جامعه امحمد بوقرة بومرداس
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسة والعلاقات الدولية.

الأمن المتوسطي في استراتيجية الحلف الأطلسي
دراسة حالة: ظاهرة الإرهاب

مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية
تخصص: تعاون دولي

إعداد الطالب:
مروان سعداوي

إشراف
أ- نبيلة بركان.

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ	رئيسا
اسم ولقب المشرف	مقررا
اسم ولقب الأستاذ	مناقشا

السنة الجامعية: 2019/ 2020.

إهداء

إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما

إلى إخوتي وأخواتي جعلهم الله سندا وعونا لي في حياتي

إلى كل طلبة دفعتي أدام الله نجاحاتنا

إلى أصدقائي: محمد أمين، طارق، أمين مامي، محمد، عمر، معاذ، محند، ياسين، أحمد

أنيس، محمد جلاب.

إلى كل من ساعته ذاكرتي ولم تسعه مذكرتي

مروان

شكر وعرفان

الشكر والحمد لله قبل كل شيء

كما أتقدم بالشكر إلى كل من ساعدني في انجاز هذا العمل واخص بالذكر: الأستاذة المشرفة "بركان نبيلة" على توجيهاتها وإرشاداتها القيمة وصبرها طيلة انجاز هذا العمل

اشكر أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة.

الشكر لكل من كان له الفضل في انجاز هذا العمل

مـروان

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للأمن المتوسطي

المبحث الأول: الأمن دراسة ابستيمولوجية

المطلب الأول: مفهوم الأمن

المطلب الثاني: أبعاد الأمن ومستوياته ومرتكزاته

المطلب الثالث: الاتجاهات النظرية في الدراسات الأمنية

المبحث الثاني: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط

المطلب الأول: التعريف بحوض البحر الأبيض المتوسط

المطلب الثاني: العقيدة العسكرية لحلف شمال الأطلسي

المطلب الثالث: الأهمية الاقتصادية للمنطقة

الفصل الثاني: ماهية حلف شمال الأطلسي

المبحث الأول: العقيدة العسكرية لحلف شمال الأطلسي

المطلب الأول: نشأة حلف الشمال الأطلسي

المطلب الثالث: المهام والأهداف الإستراتيجية للحلف

المبحث الثاني: الشراكة الجديدة للحلف الأطلسي في حوض البحر الأبيض المتوسط

المطلب الأول: منهجية الشراكة الأطلسية المتوسطية

المطلب الثاني: مضمون الشراكة الأطلسية المتوسطية

المطلب الثالث: تقييم الشراكة الأطلسية المتوسطية

المبحث الثالث: الأمن والتعاون في حوض البحر الأبيض المتوسط

المطلب الأول: التحديات الأمنية في منطقة المتوسط

المطلب الثاني: ترتيبات الأمن والتعاون في حوض البحر الأبيض المتوسط

المطلب الثالث: التقارب المتوسطي في إطار الأمم المتحدة

الفصل الثالث: الإستراتيجية الأطلسية لمكافحة ظاهرة الإرهاب في المتوسط

المبحث الأول: التهديدات الأمنية في المتوسط حسب الإستراتيجية الأطلسية

خطة الدراسة

المطلب الأول: الأزمات والنزاعات الإقليمية

المطلب الثاني: الهجرة غير الشرعية

المطلب الثالث: انتشار أسلحة الدمار الشامل

المطلب الرابع: ظاهرة الإرهاب

المبحث الثاني: إستراتيجية حلف شمال الأطلسي لمكافحة الإرهاب في المتوسط

المطلب الأول: مبادرة المسعى النشط

المطلب الثاني: قمة براغ الأطلسية 2002 وتعزيز الحوار المتوسطي

المبحث الثالث: آفاق ورهانات إستراتيجية الحلف الأطلسي لمكافحة الإرهاب في المتوسط

المطلب الأول: إشكالية تعريف الإرهاب

المطلب الثاني: آفاق ورهانات الإستراتيجية الأطلسية لمكافحة الإرهاب في غرب المتوسط

المطلب الثالث: آفاق ورهانات الإستراتيجية الأطلسية لمكافحة الإرهاب في شرق المتوسط

خاتمة.

لقد شكل الأمن على مر التاريخ الهاجس الأكبر للدول التي اعتبرت ضمان بقائها واستمرارها من بين أولويات سياستها، فالأمن هدف تسعى إليه كل الدول كونه احد أهم مقومات الحياة الإنسانية.

وإذا كان مفهوم الأمن في السابق مرتبط بمدى محافظة الدولة على كيانها العسكري، فمع نهاية الحرب الباردة تغير مضمونه من الطابع العسكري التقليدي إلى الطابع الموسع والشامل ومتعدد المضامين، هذا التغير ارتبط أساسا بفعل تحول طبيعة التهديدات الأمنية، ومن هذا المنطلق فان مسالة الأمن تقتضي هندسة وترتيبات أمنية إقليمية ودولية كفيلة بإيجاد حل للإشكاليات الأمنية الجديدة.

على هذا الأساس فان منطقة البحر البيض المتوسط ليست بعيدة عن هذه التغيرات والتحولات التي عرفها عالم ما بعد الحرب الباردة، حيث ظهرت على السطح تهديدات جديدة كالهجرة غير الشرعية، الإرهاب، وانتشار أسلحة الدمار الشامل...الخ، وهو الأمر الذي يهدد امن واستقرار دول المنطقة وعلى رأسها دول حلف شمال الأطلسي.

إشكالية البحث

تعالج هذه الدراسة إشكالية الأمن المتوسطي في إستراتيجية حلف شمال الأطلسي وتعد من ابرز واعقد الإشكاليات المطروحة في المرحلة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة خاصة مع التطورات التي عرفها الحلف من جهة، والتحديات الأمنية الجديدة (الإرهاب، أسلحة الدمار الشامل، والهجرة غير الشرعية، التي تعرفها منطقة المتوسط من جهة أخرى، ويعمل الحلف الأطلسي على صياغة إستراتيجية قادرة على احتواء هذه التحديات خاصة ظاهرة الإرهاب وحماية الأمن المتوسطي، فعليه فان الإشكالية الأساسية للبحث تكون كالتالي:

- هل استطاعت الإستراتيجية الجديدة للحلف الأطلسي تحقيق الأمن في منطقة المتوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية؟

انطلاقا من هذه الإشكالية يمكننا أن نطرح عدة تساؤلات فرعية تساعدنا على فهم الموضوع:

- ما هو مفهوم الأمن؟ ما هي التحولات التي عرفها الأمن بعد نهاية الحرب الباردة؟

- ما هي الأهمية الجيوسياسية والاقتصادية لحوض البحر الأبيض المتوسط؟

- ما هي إستراتيجية حلف شمال الأطلسي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001؟

- ما هي الإستراتيجية الأطلسية لمكافحة ظاهرة الإرهاب في المتوسط؟

الفرضيات

انطلاقا من إشكالية البحث التي تدور حول الأمن المتوسطي في إستراتيجية حلف شمال الأطلسي، والأسئلة الفرعية التي تلتها، وضعنا مجموعة فرضيات وهي بمثابة أجوبة أولية على التساؤلات المطروحة مسبقا وهي كما يلي:

-التطور والتحول المفاهيمي والنظري الذي عرفته الدراسات الأمنية بعد نهاية الحرب الباردة، ساهم بشكل كبير في بناء المقاربة الأمنية الأطلسية الجديدة في منطقة المتوسط.

-تم تفعيل دور حلف شمال الأطلسي في منطقة المتوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 الإرهابية التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية.

-نجاح الإستراتيجية الأطلسية لمكافحة الإرهاب في المتوسط وبالتالي حماية الأمن المتوسطي، محكوم بعدة متغيرات منها إشكالية تعريف الإرهاب وتسوية قضايا الأمنية العالقة في المنطقة.

الإطار النظري للدراسة:

في تناول هذه الدراسة التي هي تحت عنوان: الأمن المتوسطي في إستراتيجية حلف شمال الأطلسي دراسة حالة: ظاهرة الإرهاب، نستعين بمجموعة من النظريات والمقاربات كالآتي:

أ- المقاربة الواقعية:

تندرج المقاربة الواقعية ضمن المنظور العقلاني التفسيري للعلاقات الدولية، وتقوم هذه المقاربة على أساس أن الأمن يشكل هاجس أساسي للدولة التي تسعى دائما لتحقيقه وترتكز هذه المقاربة على مفاهيم القوة والمصلحة الوطنية وتوازن القوى.

ب- المقاربة الليبرالية- الليبرالية المؤسساتية

تبرز هذه المقاربة دور وأهمية المؤسسات الدولية في التقليل من حدة النزاعات والحروب الدولية، فالمؤسسات والمنظمات تلعب دورا جوهريا في تحقيق الأمن الدولي، وتعزز هذا الطرح خاصة مع نجاح بعض المؤسسات الاندماجية كالاتحاد الأوروبي، ومنظمة حلف شمال الأطلسي في تطوير نظم أمنية مستقرة.

ج- المقاربة الموسعة للأمن

أحدثت هذه المقاربة ثورة معرفية في مجال الدراسات الأمنية، إذ يرجع الفضل للمنظر "باري بوزان" الذي نقل مفهوم الأمن من معناه الضيق المنحصر في البعد العسكري إلى المفهوم الموسع الذي يشمل جميع مناحي الحياة كالأمن السياسي، الأمن الاجتماعي، الأمن الاقتصادي، وساهمت هذه المراجعة لمفهوم الأمن في تطوير مقاربات جديدة للأمن تتبنى مفهوم أوسع للام، كالأمن المتبادل والأمن التعاوني....الخ.

د- نظرية صدام الحضارات

لقد بادر المنظرون على وضع تصورات جديدة حول أسس السياسة الدولية لما بعد نهاية الحربي الباردة، وحول الضوابط التي يمكن أن تقوم عليها الاستراتيجيات الدولية المستقبلية، وفي هذا الإطار انبثقت نظرية "صدام الحضارات" لصامويل هنتنغتون، ويكمن جوهر هذه النظرية في أن الصراع بين الحضارات سيكون آخر نمط في تطور الصراعات العالمية، وتكمن بواعث التصادم الحضاري في الاختلاف بين الحضارات في الدين والثقافة.

الإطار المنهجي للدراسة

الموضوع الذي هو محل الدراسة يتطلب الاستعانة بعدة مناهج، وعليه نستعين بالمنهج التاريخي والذي سيساعد على وضع الظاهرة في محيطها وظروفها الأساسية والغرض من استخدامه هو استقراء ماضي الحلف الأطلسي ونشاطه في منطقة المتوسط.

كما نستعين بالمنهج الوصفي لوصف الظاهرة موضوع الدراسة والتعبير عنها كميا وكيفيا، كما أن الاستناد لهذا المنهج ضروري في توصيف البيئة الأمنية الإقليمية والدولية ونستعين أيضا بمنهج تحليل المضمون لتحليل الوضع الأمني لمنطقة المتوسط من جهة لاستكشاف المدللات والمعاني التي طرحتها بعض الوثائق والنصوص الصادرة عن منظمة حلف شمال الأطلسي من جهة أخرى، كما نستعين أيضا بمنهج دراسة حالة تكمن أهميته في الجانب التطبيقي للبحث، حيث تم التركيز في البحث على دراسة حالة ظاهرة الإرهاب كحالة تؤثر على الأمن المتوسطي ويسعى حلف شمال الأطلسي لاحتوائها.

أهمية الموضوع

تكمن أهمية هذا الموضوع في حديثه عن أهم قضايا وهو أهم الحاجات الأساسية التي يسعى الإنسان لتحقيقها.

تزداد أهمية الحديث عن الأمن عند ربطه بمنطقة ذات أهمية جيواستراتيجية كمنطقة البحر الأبيض المتوسط، وكون الموضوع يسلط الضوء على اكبر واهم فاعل في هذه المنطقة وهو حلف شمال الأطلسي.

كما أن الأمن المتوسطي يحظى بمكانة متميزة في إستراتيجية الحلف الجديدة، حيث يسعى جاهدا للإشراف على امن هذه المنطقة وذلك بمواجهة التهديدات الأمنية الخطيرة فيها، وعلى رأسها ظاهرة الإرهاب التي تعتبر أهم الظواهر تعقيدا وغموضا في العلاقات الدولية.

أسباب اختيار الموضوع

ترجع مبررات اختيار الموضوع إلى:

أ- مبررات عملية

في ظل التحولات والتغيرات التي عرفها العالم بعد نهاية الحرب الباردة وعلى رأسها الثورة المعرفية التي عرفتها الدراسات الأمنية، والتوسع المستمر لمفهوم الأمن كظاهرة أزلية للإنسان، واهتمام الباحثين والمنظرين بهذا المجال أي البحث عن مدى إمكانية تحقيق الأمن والحديث عن الأمن المتوسطي يثير التردد لدى المختصين في الدراسات الأمنية لان الفضاء المتوسطي متعدد من حيث القضايا الأمنية فيه صراعات داخلية وإقليمية.

أضف إلى ذلك التهديدات الأمنية التي برزت بشكل محير مع نهاية الحرب الباردة كالهجرة غير الشرعية وانتشار الأسلحة، الإرهاب...الخ، وكون منطقة البحث هي المتوسط التي تعتبر إحدى أهم المناطق التي طبقت فيها الاستراتيجيات الأمنية للقوى العظمى، واليوم نشاهد تطبيقا لإستراتيجية لأكبر واهم فاعل في المنطقة والمتمثل في حلف شمال الأطلسي.

ب- مبررات ذاتية

تتمثل الدوافع الذاتي لتحليل هذا الموضوع في اعتباره يدور حول منطقة انتمي إليها بالإضافة إلى اهتمامي بالدراسات المتوسطية والأمن والتعاون الدولي، وهذا فضلا عن اهتمامي الكبير بإستراتيجية القوى الفاعلة في هذه المنطقة كالاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية والمجتمعة تحت مظلة "حلف شمال الأطلسي"، وحرصي على التعرف على الأدوار والمهام الجديدة للحلف في منطقة المتوسط.

أدبيات الدراسة

هناك العديد من الدراسات المتوفرة حول الموضوع، سنحاول إلقاء الضوء على الخطوط العريضة لبعض الدراسات

أ- دراسة روسيو مانديز اليمان Rocio Méndez Aléman

في دراسته المعنونة بالأمن المتوسطي الناتو هو الحل؟ تناول الباحث تعريف منطقة البحر المتوسط وتحليل المخاطر التي تواجه هذه المنطقة، وتطرق إلى حلف الناتو والمتوسط، حيث تناول تحول حلف الناتو بعد نهاية الحرب الباردة، ومبادرة الأطلسية في حوض المتوسط والمتمثلة أساسا في الحوار المتوسطي.

ب- دراسة نبيل شبيب

في تقرير تحت عنوان حلف شمال الأطلسي في عامه الستين....نظرة استشرافية وموقع العالم الإسلامي فيها، تطرق الباحثون إلى قيم ومبادئ الحلف الأطلسي وتطور استراتيجياته، وتحدث الباحثون عن العدو البديل بعد نهاية الحرب الباردة والذي تم تحديده في الإسلام" وعلاقة الحلف مع الدول العربية والإسلامية.

من خلال هذا التقرير الذي اشرف عليه مركز الجزيرة للدراسات، حاول الباحثون إبراز أهم المحطات التي شهدها حلف الناتو مع مضي ستين عاما على نشأته (1949- 2009.

ج- دراسة نزار إسماعيل الحيالي

تناول الكاتب في كتابه دور حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة، التطور التاريخي للحلف وتحدث عن الإستراتيجية الجديدة لحلف الأطلسي بالتطرق إلى هيكلته ووظائفه الجديدة، وانتهي بالتصورات المحتملة لمستقبل الحلف الذي يتوقف حسب الكاتب على ثلاث سيناريوهات وهي: سيناريو الضعف والتفكك، سيناريو الاستمرارية وأخيرا سيناريو التحول إلى قوة سياسية عسكرية عالمية.

د- دراسة عماد جاد

في كتابه حلف الأطلنطي مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة، تناول المؤلف نشأة وظهور حلف شمال الأطلسي، وتحولات النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة وأثرها على الحلف، وتطرق إلى إشكالية توسع الحلف في شرق ووسط أوروبا، وأيضا مبادرة حوار الحلف مع دول جنوب وشرق المتوسط، وفي الأخير تناول مستقبل حلف شمال الأطلسي في ضوء التحولات الدولية.

ه- دراسة تباني وهيبة

بعنوان: الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي دراسة حالة الإرهاب، مذكرة ماجستير 2014، تضمنت هذه الدراسة مفهوم الأمن وأبعاده وكذا أهمية المتوسط لما تطرقت إلى إستراتيجية الحلف الأطلسي أثناء وبعد الحرب الباردة بشكل واسع فكان هذا الجانب ضمن موضوع دراستي حيث تضمن السياسة الأمنية.

يثير مفهوم الأمن المتوسطي الكثير من الغموض والتعقيد، ولهذا عند الحديث عنه يدفعنا إلى التمعن في مكونات هذا المفهوم، فالشق الأول منه المتمثل في الأمن يعتبر من بين مفاهيم العلاقات الدولية التي تتميز بالغموض وغياب الإجماع بين المختصين حول معناه، فإذا كان مفهوم الأمن في فترة الحرب الباردة ارتبط بمدى محافظة الدولة على كيانها عسكريا لكن أدت نهاية الحرب الباردة إلى إعادة النظر في مرتكزات الأمن أما الشق الثاني من المفهوم فهو "المتوسط" فيراد به منطقة البحر الأبيض المتوسط، فهو لا يختلف عن المفهوم الأول "الأمن" من حيث الغموض، فالمتوسط يفتقر لتعريف محدد متفق عليه، لكن تبقى الأهمية الجيوسياسية والاقتصادية لمنطقة المتوسط الشيء المتفق عليه ولا جدال فيه.

فمن خلال هذا التقديم سنحاول التطرق في هذا الفصل من هذا البحث إلى الجانب النظري والمفاهيمي للأمن المتوسطي وهذا بعرض النقاط الأساسية الآتية:

- مفهوم الأمن ومستوياته.

- مفهوم منطقة المتوسط وأهميتها الاقتصادية والجيوسياسية.

- المقاربات الأمنية في المتوسط.

المبحث الأول: الأمن دراسة ابستيمولوجية

سنتناول في هذا المبحث أهم تعريفات الأمن، لغة واصطلاحا، ومفهومه في نظريات العلاقات الدولية، نهاية بمستوياته.

المطلب الأول: مفهوم الأمن

1- الأمن لغة: إن الأمن لغة، من الأمان والأمانة بمعنى: وقد أمنت فانا امن، وأمنت غيري من الأمن والأمان، والأمن ضد الخوف، والأمانة ضد الخيانة، والإيمان ضد الكفر والإيمان بمعنى التصديق.[1]

يعد مفهوم الأمن من المفاهيم اللغوية ذات الثراء في المعنى ويأتي في مقدمتها، زوال الخوف، الطمأنينة، الحفظ، عدم الخيانة، الثقة، التصديق، وغيرها من المعاني التي عددها علماء اللغة للأمن.

2- الأمن اصطلاحا: تباينت الآراء حول مفهوم الأمن على الرغم من شيوع استخدامه، فهو لا يختلف عن بعده اللغوي من الناحية الجوهرية، إلا انه اخذ أبعادا أخرى مع طبيعة العلاقات الدولية ومستجداتها، فيما يلي عرض لبعض التعريفات الخاصة بالأمن لاتجاهات ورؤى مختلفة:

- تفيدنا دائرة المعارف البريطانية بان تعريف الأمن هو "حماية الدولة- الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية".[2]

يقدم **هنري كيسنجر،**[3] تعريف للأمن بأنه أي تصريف يسعى المجتمع عن طريقه لتحقيق حقه في البقاء.[4]

- أما **روبرت ماكنمارا،**[5] أعطى نظرة شمولية في تعريف الأمن بقوله "لا يمكن للدولة أن تحقق أمنها إلا إذا ضمنت حدا أدني من الاستقرار الداخلي، الأمر الذي لا يمكن تحقيقه إلا بتوفير حد أدنى للتنمية".[6]

- أما **باري بوزان،** وهو احد المختصين في الدراسات الأمنية يعرف الأمن ببساطة على انه "غياب التهديد على القيم الأساسية في المجتمع".[7]

ويعتبر تعريف باري بوزان من احدث تعريفات الأمن، الأكثر تداولا في الأدبيات الأمنية ويراه أيضا انه يد العمل على التحرر من التهديد، وفي سياق النظام الدولي فهو قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل تماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية في سعيها للأمن، فان الدولة والمجتمع يوجدان أحيانا في انسجام مع بعضهما البعض، لكن يتعارضان أحيانا أخرى، فأساس الأمن هو البقاء لكنه يحوي أيضا جملة من الاهتمامات الجوهرية حول شروط الوجود ولا يعني ب "العمل على التحرر من التهديدات"، ذلك انه في ظل الفوضوية فان الأمن يمكن فقط أن يكون نسبيا ولا يمكن أبدا أن يكون مطلقا.[8]

---

[1]- ابن منظور، لسان العرب، ط1، القاهرة : دار الحديث، 2003، ص 164.

[2]- منذر سليمان، إعادة صياغة مفهوم الأمن القومي العربي ومرتكزاته، على موقع: http://www.achr.nu/art381.htm .يوم 30 مارس 2020 على الساعة 18:05.

[3]- احتل منصبي مستشار الأمن القومي، والخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية في السبعينات من القرن الماضي.

[4]- لخميسي شيبي، الأمن الدولي والعلاقات بين منظمة حلف شمال الأطلسي والدول العربية فترة ما بعد الحرب الباردة 1991- 2008، ط1، الجيزة: المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، 2010، ص14.

[5]- وزير دفاع أمريكي سابق في السبعينات، ومدير سابق للبنك العالمي.

[6]- روبرت ماكنامارا، جوهر الأمن، تر: يونس شاهين، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1971، ص39.

[7]- Barry Buzan, People, state and fear, the national Security problem in international relations, London : wheatsheaf, 1983.

[8]- عبد النور بن عنتر، تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، مجلة السياسة الدولية، ع 160، ابريل 2005، ص 56.

وعليه يمكن القول أن مفهوم الأمن أمر يخلو من عدم يقينية المفهوم فكل باحث يعطيه صبغة معينة تعكس وجهة نظره الفكرية عادة، هذا من جهة، من جهة أخرى ارتباط المفهوم بمختلف جوانب الحياة الاجتماعية بشكل عام، وكون هذه الأخيرة في صيرورة وديناميكية مستمرة، مما عقد من إمكانية صياغة مفهوم موحد قابل للاستعمال واسع النطاق.

المطلب الثاني: أبعاد الأمن، مستوياته ومرتكزاته

بعد نهاية الحرب الباردة وقع نقاش عنيف حول إعادة صياغة مفهوم الأمن حينما اخذ الباحثون وصناع السياسات يبتعدون عن المقاربة التقليدية التي ترتكز على الدولة إلى فهم أكثر اتساعا لمفهوم الأمن، ليشمل جوانب متعددة ويرى "بوزان" أن امن الجماعة الإنسانية له خمسة أبعاد هي:[1]

1- البعد العسكري: ويخص العلاقة بين الأسلحة المدمرة والقدرات الدفاعية وكذلك مدركات الدول لنوايا أو مقاصد بعضها تجاه البعض الآخر.

2-البعد السياسي: ويعني الاستقرار التنظيمي للدول، الأنظمة الحكومية والأيديولوجيات التي تستمد منها شرعية.

3-البعد الاقتصادي: ويخص الوصول إلى الموارد والأسواق اللازمة للحفاظ بشكل دائم على مستوى مقبول من الرفاهية، وهو يقصد بذلك توفير مناخ مناسب للوفاء باحتياجات الشعب وتوفير سبل التقدم والرفاهية.

4-البعد المجتمعي: ويخص قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصياتها في اللغة، الثقافة، الدين، العادات والتقاليد، الشخصية الوطنية في إطار شروط مقبولة لتطورها وذلك بزيادة تنمية الشعور بالانتماء والولاء.

5-البعد البيئي: معناه الحفاظ على المحيط المحلي والكوني كأساس للوجود الكوني إذ يهدف إلى توفير التامين ضد الأخطار البيئية خاصة التخلص من النفايات ومسببات التلوث حفاظا على الأمن.

ويرى **"باري بوزان"** أن هذه القطاعات الخمسة لا تعمل بمعزل عن بعضها البعض بل العكس كلها متجمعة في إطار ضيق، إلا أن البعد العسكري يلفت الانتباه أكثر من غيره وهذا نتيجة امتلاك الدول لقدرات كافية للرد على أي تهديدات عسكرية على الهجمات أو على الاجتياح، لكن بعد إعادة النظر،[2]

[1]- عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، 5002، ص 16.

[2]- هشام محمود الاقداحي، تحديات الأمن القومي المعاصر مدخل تاريخي سياسي، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ص 64.

ويجمع معظم الكتاب والدارسين أن هناك أربعة مستويات للأمن يقع في جوهرها الأمن الفردي وهي كما يلي:[1]

أ- الأمن الفردي: ويقصد به تامين الفرد ضد ما يهدد امن حياته واحترام حقوقه وسلامته الشخصية، ويقع ضمن اختصاصات والتزامات الدولة وينعكس إيجابا على أمنها.

ب- الأمن الوطني: ويقصد به امن الدولة القطرية وقدرتها على الدفاع عن استقلالها واستقرارها الداخلي، وهو أعظم مسؤوليات الدولة ويستهدف تحقيق المصالح الوطنية للدولة كما تحددها بإراداتها.

ج- الأمن الإقليمي: وهو معنى واسع على المستويين المذكورين سابقا لأنه يتعلق بمجموعة من الدول المرتبطة ببعضها البعض بروابط معينة "رقعة جغرافية معينة" بحيث يصبح أي تهديد لإحداها تهديدا لجميع هذه الدول، ويفترض لقيام هذا النوع من الأمن مجموعة من الشروط وهي:[2]

- الحيز الجغرافي والذي تنحصر فيه بطاقة مفهوم الأمن الإقليمي.
- روابط معينة تدور حول الأسس التي تسمح بالترابط بين هذه الدول، فوجود تفاعلات سياسية ووجود هوية مشتركة، والشعور بوجود مصالح مشتركة يدفع هذه الدول إلى تعزيز التعاون فيما بينها، كما يولد لديها إحساس بان امن واحدة منها مرتبط بأمن الدول الأخرى وبالتالي الوصول إلى نوع من الإجماع حول الأهداف العليا لاسيما فيما يتعلق منها بتحديد المصادر الرئيسية لتهديد الأمن الإقليمي.

د- الأمن الجماعي: وهو الذي يقع ضمن نطاق اختصاص المنظمات الدولية وعلى قمتها الأمم المتحدة وهو مسؤولية دولية وليست وطنية أو إقليمية وبالتالي فهو يسعى إلى تحقيق الأمن والسلم الدوليين عن طريق حل النزاعات الدولية بطرق سلمية.[3]

وفي هذا الإطار يرى **"فريدمان"** أن مبدأ الأمن الجماعي يعني ضمان سلامة وامن ووحدة أراضي أي دولة يكون بواسطة كل دولة، ويفترض الأمن الجماعي الغياب الكامل للاستقلال الجماعي أو الفردي وبذلك فهو يتطلب خضوع الإرادة العمومية والفردية للقرارات الجماعية المتخذة طبقا لميثاق الأمم المتحدة، وليكون ذلك ذا فعالية فانه يتطلب التحكم الدولي في القوى العسكرية والأسلحة الحيوية".[4]

ويجب أن يكون هناك حدا أدنى من التكامل بين هذه المستويات المختلفة، فتحقيق الأمن الفردي والوطني يؤدي بالضرورة إلى تحقيق الأمن الدولي، كما أن مستوى الأمن الدولي لابد أن ينعكس على المستويات المختلفة من الأمن، إلا انه ليس هناك مستوى مطلق من الأمن لان ذلك يعني حالة الوئام الكامل بين الدول وداخل كل دولة، كما انه لا توجد حالة من عدم الأمن المطلقة أي العداء التام لان ذلك يعني حالة حرب لا تتوقف بين الدول كاملة وهذا ما يعاير الواقع الدولي ويبقى اختلاف وزن كل مستوى من تلك المستويات من دولة إلى أخرى.[5]

---

[1]- نفس المرجع، ص16.
[2]- أعمر احمد قدور، شكل الدولة وأثره في تنظيم مرفق الأمن، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1994، ص 189.
[3]- هشام محمود الاقداحي، مرجع سابق، ص 64.
[4]- أعمر احمد قدور، مرجع سابق، ص 189.
[5]- هشام محمود الاقداحي، مرجع سبق ذكره، ص 65.

ويعكس مفهوم الأمن بعدا موضوعيا وآخر لا موضوعي، وهذا الأخير جعل منه مفهوما غامضا، فالتهديد يمكن أن يمارس من طرف دولة أو جماعة عرقية، جماعة إرهابية، تمس بأمن الدولة أو بالفرد.[1]

أما من حيث الموضوع فان النظريات إلى مفهوم الأمن قد تعددت وتنوعت حسب المراحل التاريخية.

فالنظرة الأولى الواقعيون كانت نابعة من المهتمين بالمسالة الأمنية الأمنيين الكلاسيكية الذين يعتبرون أن الدولة هي الفاعل الحقيقي والذي في حوزته احتكار استعمال القوة.

أما النظرة الثانية المنتشرة بداية الثمانينات المتمثلة في الليبراليين، وهي نظرة الأمنيين الموسعة والذين يعتبرون أن الفواعل من غير الدول (مثل المنظمات الحكومية والمنظمات بين الحكومات) تتنافس مع الدول في تسيير القوة.

أما النظرة الثالثة والحديثة فهي نظرة الأمنيين الانتقادين والذين يوجهون انتباههم إلى ما يتعلق بالجانب الإنساني وحول الأمن المجتمعي، أي أن مستوى التفاعل يكون بين أطراف أو فواعل سواء كانوا رسميين أو غير رسميين، وهو ما سنتعرض إليه لاحقا من خلال المدارس الفكرية التي عالجت مفهوم الأمن.

ومما سبق يمكن القول أن المفهوم الشامل للأمن، بهدف تامين الدولة من الداخل والخارج مما يدفع التهديدات باختلاف أبعادها بالقدر الذي يكفل شعبها حياة مستقرة، ويتم صياغة الأمن وفق أربع ركائز هي:[2]

1- إدراك التهديدات سواء الخارجية منها أو الداخلية.

2- رسم إستراتيجية لتنمية قوى الدولة والحاجة إلى الانطلاق المؤمن لها.

3- توفير القدرة على مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية ببناء القوة المسلحة وقوة الشرطة القادرة على المواجهة والتصدي.

4- إعداد سيناريوهات واتخاذ إجراءات لمواجهة التهديدات التي تتناسب معها وتتصاعد تدريجيا مع تصاعد التهديدات سواء خارجيا أم داخليا.

المطلب الثالث: الاتجاهات النظرية في الدراسات الأمنية

عرف حقل الدراسات الأمنية نقاشات عديدة اثر التحولات الكبرى التي شهدتها الساحة الدولية بعد نهاية الحربين العالميتين وخاصة تلك التي ظهرت بداية تسعينات القرن الماضي، أدت هذه النقاشات إلى ظهور أفكار جديدة حول مفهوم الأمن والتي تكون ذات أهمية كبيرة على الخيارات الإستراتيجية، الأمر الذي عقد من استيعاب مفهوم الأمن بالاعتماد على وجهة نظر واحدة وهو ما سنحاول إبرازه من خلال التعرض لأهم المدارس الفكرية المتعلقة بالموضوع ومنها:

1- المدرسة الواقعية

[1]- صلاح الدين العرجوم، السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط وتأثيرها على الأمن القومي العربي، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية الإعلام والاتصال، 2008- 2009، ص26.
[2]- هشام محمود الاقداحي، مرجع سابق، ص 68.

لقد جاءت النظرية الواقعية كنظرية سياسية تهدف إلى دراسة عوامل القوة والحروب والنزاعات بتركيزها على الدولة كوحدة للتحليل لفهم سلوكيات الدولة، وتعتمد في دراستها لميدان العلاقات الدولية على العامل التاريخي إذ ارتبطت نشأتها بجذور الباحثين الأمريكيين خلال بداية الأربعينيات تزامنا مع تخلي الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها الخارجية على العنصر الأخلاقي وتوجه جل اهتماماتها على المصلحة القومية،[1] ووفقا لهذه النظرية فان النظام الدولي يتصف بالفوضوية لغياب سلطة دولية مركزية آمرة، ومن ثم فان الدول فرادى تتولى أمر أمنها وتدافع عن مصالحها من خلال استحواذ القوة واستخدامها، ومن هنا تكون الحرب أداة طبيعية للحركة الخارجية إذا ما اختل توازن القوى على نحو يهدد النظام القائم،[2]وهو ما نادى به احد مفكري المدرسة الواقعية الجديدة **"كينيث والتز"** الذي يعتبر أن بنية النظام الدولي فوضوية ويحكمها مدا "كل لنفسه" وانه في الفوضوية "الأمن هو الغاية الأسمى".[3]

فالحفاظ على النظام وعلى الوضع القائم وفق المنظور الواقعي هو الغاية، فالحرب كأداة لتصحيح الاختلال في توازن القوى الذي يؤدي بدوره إلى إحداث تغيير في داخل النظام بتغيير الدولة المهيمنة في النظام وليس أسس النظام ذاته من حيث وجود مهيمن وآخرين.

إذا فالأمن في إطار هذا المنظور يكمن في مفهوم البقاء، حيث عبر عنه المفكر **"وولفز"** في قوله "الأمن ما يكفي لضمان البقاء على قيد الحياة"[4]، ويزدهر هذا المفهوم للأمن في ظل مناخ وعلاقات الصراع والتوتر والحرب، واتساقا مع ذلك التوجه العام القاضي بالسعي لاستحواذ القوة واستخدامها يمثل جوهر السياسة الأمنية للدول، والقوة العسكرية تحديدا تمثل محور القوة وأداتها الرئيسية.

ويرى **مورجانتو** عميد المدرسة الواقعية أن السياسة الدولية هي صراع على القوة والنفوذ إذ يعتبر أن السياسة الدولية تهدف إلى:

- الحفاظ على القوة.

- زيادة القوة.

- إظهار القوة.

ويؤكد **مورجانتو** أن العلاقات الدولية في حقيقتها ما هي إلا علاقات قوة لا تخضع إلا لقانون المصلحة القومية وان الإنسان مطبوع بغريزتي الأنانية والعنف، الشيء نفسه الذي يؤكده مكيافيللي، ومن أهم الانتقادات الموجهة إلى النظرية الواقعية:[5]

- تركيزها على القوة وإهمالها لباقي المؤثرات الأخرى الاجتماعية والروحية المعنوية.
- الفصل بيم السياسة الخارجية والسياسة الداخلية كأدوات لإدارة القوة وتحليل النظام الدولي المعاصر.

---

[1]- منذر محمد، مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002، ص ص، 33- 34.

[2]- عبد العظيم محمود حنفي، "صدام إيديولوجي" على الرابط الالكتروني:
http://www.rslf.gov.sa/arabic/albarriyamagazine/articles/pages/ideological.

[3]- عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 19.

[4]- David Baldwin, the concept of security, p21,in :
http://www.tau.ac.if/danial/pdf/37.pdf.

[5]- المرجع سابق الذكر، ص ص، 34- 37.

2- المدرسة الليبرالية

تعتبر المدرسة الليبرالية امتداد للمدرسة المثالية،[1] ويتأسس إطارها الفكري (الليبرالية) على رفض وانتقاد فروض النظرية الواقعية، فالدولة عند الليبراليين ليست الفاعل الوحيد في علاقات الأمن الدولية، بل أحيانا ما يكون لفاعلين آخرين داخل الدولة أو عبرها أهمية مكافئة أو أكثر من تلك التي تحظى بها الدولة.

وتركز هذه النظرية على الفوائد المتبادلة التي يمكن للمجتمعات أن تجنيها من وراء الاعتماد المتبادل الذي من شانه أن يعزز التفاهم بين الشعوب والحد من الصراع ويشجع الروابط والولاءات عبر حدود الدولة القومية، كما يرى **"فوكوياما"** أن أفضل فرصة لوضع حد للحرب تقع على مدى انتشار الليبرالية الديمقراطية لان الدول الديمقراطية لا تميل إلى استخدام القوة في حل خلافاتها مع بعضها البعض مما يؤهل الليبرالية الديمقراطية لان تكون أفضل عملية في بناء السلام وأنها تمثل نقطة النهاية في التطور الإيديولوجي للإنسانية،[2] على عكس بعض الليبراليين الجدد الذين يؤكدون على أصالة الليبرالية كثقافة محددة ومحدودة بجزء من العالم الغربي.

وإذا كانت الحرب اتجاها طبيعيا لدى النظرية الواقعية فإنها بالنسبة لليبراليين خطا يجب منعها أو تقليل فرصها على الأقل من خلال الاتفاقيات والمنظمات الدولية فالمدرسة الليبرالية تنطلق من مبدأ أن السياسات العالمية لا تهتم بالأبعاد الجيوبوليتيكية التقليدية التي تشمل الأمن والشؤون العسكرية فحسب، بل تهتم بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بدرجة كبيرة ومن تلك القضايا مكافحة الإرهاب، واحترام حقوق الإنسان،[3] أو ما يسمى عند أصحاب هذا المنظور ب"السلام الديمقراطي"،[4] الأمن الجماعي.

ومن أهم مبادئ المدرسة الليبرالية أفكار **ايمانويل كانط** الذي اقترح إنشاء فدرالية تجمع دول العالم يتكتل من خلالها غالبية الدول لمعاقبة أي دولة تتعدى على أخرى،[5] عوضا أن تكون من طرف دولة عظمى أو حكومة عالمية، ويعتبر **كانط** أن السلم هو الحالة العادية للشؤون وان إمكانية البقاء الاستمراري له عن طريق قوانين الطبيعة التي تفرض الانسجام والتعاون بين الأفراد، وعليه فان الحرب شيء غير طبيعي ولا عقلاني في نفس الوقت، فهي حيلة مصطنعة غير ناتجة عن أي خصوصية للطبيعة الإنسانية، وان إيمان الأفراد بقوة العقل الإنساني يجعلهم واثقين من فكرة التطور وتحسين الظروف المعيشية عن طريق استغلال طاقاتهم الطبيعية، ومن ثم إمكانية مسح نقاط الحرب من التجربة الإنسانية وهو نفس الاتجاه بالنسبة **"لروسو"** ان الحرب اصطنعت من قبل حكومات متعسكرة وغير ديمقراطية من اجل مصالحها الخاصة، وهندست الحروب من قبل "الطبقة الحربية" من اجل توسيع قوة سلطتها وثرواتها من خلال الحروب.[6]

---

[1]- النظرية المثالية تبلورت خلال فترة ما بين الحربين العالميتين (1918- 1938) وكانت تقوم على أساس الحقوق والالتزامات الدولية والتناسق بين المصالح القومية كوسيلة للحفاظ على السلام العالمي في إطار ما سماه المثاليون أن كل إنسان يفكر بالشكل الصحيح لابد ان يتصرف بالشكل ذاته وان الفرد عندما يدعم مصلحة الجماعة فهو يدعم مصلحته.

[2]- Scott Burchill, liberalism, in scott burchill and others, theories if international relations, thirdedition, new York, USA :palgrave macmillan, 2005, pp : 56- 60- 63.

[3]- عبد العظيم محمود حنفي، مرجع سابق.

[4]- السلام الديمقراطي تعود جذوره لأفكار الفيلسوف الألماني ايمانويل كانط في القرن التاسع عشر، ويستخدم للترويج للقيم السياسية الليبرالية حسب منطق يقول ان السلم العالمي يستدعي الديمقراطية لان التاريخ لم يعرف حروبا بين الديمقراطيات والسلم الديمقراطي حسب د. امحند برقوق هو نتاج وجود ثقافة واليات ديمقراطية تكرس الاختلاف والتعددية وتأسس لدولة الحوار والمشاركة لا الإملاء والإقصاء.

[5]- تاكايوكي ياماموراء، مفهوم الأمن في نظريات العلاقات الدولية، تر: عادل زقاع، على الموقع الالكتروني:
. http://www.geocities.com/adelzeggagh/secpt.html

[6]- Scott Burchill and others, op, cit, p58.

ويؤكد أصحاب هذه المدرسة أن التعاون بين الدول يكون بإنشاء مؤسسات ومنظمات تعمل على تحقيق التعاون والأمن وتقليص حدة التهديدات،[1] مثل الأمم المتحدة لأنها مجهود جمعي مشترك وتعاوني بالنسبة لمجموع الدول في النظام الدولي، فالتعاون بين الدول ضرورة في عالم تزايدت فيه الارتباطات في ظل محدودية الموارد، وهو ما وصفه **"ميرشايمر"** بسعي صانعو السياسة لإنشاء الترتيبات الأمنية في معظم مناطق العالم من اجل عالم أفضل لان هذا النهج في السياسة الدولية يقوم على الاعتقاد بان المؤسسات هي الوسيلة الأساسية لتعزيز السلام.[2]

3- النظرية النقدية

لقد شكل واقع ما بعد الحرب الباردة نظاما دوليا جديدا حمل معه العديد من التحولات خاصة تلك المتعلقة بالثورة التكنولوجية والاتصالية، إلى جانب تقليص الحدود بين الدول كما تزامن مع هذه التحولات ظهور تهديدات جديدة لمسالة الأمن.

هذا فضلا عن تنامي ظواهر العولمة وتحول طبيعة الصراعات ذاتها، فمعظمها أصبحت صراعات داخلية بين الجماعات والأفراد وليس بين الدول، وأصبحت مصادر التهديد الأساسية للدول من داخلها كالنزاعات المسلحة في إفريقيا مثل الصومال، رواندا التي لعبت فيها عوامل العرق والدين والأقليات والسياسات الداخلية عاملا مهما، جعل من المنظور الواقعي غير كافي لتحليل طبيعة القضايا الأمنية المختلفة والمعقدة فكانت الحاجة إلى توسيع مفهوم الأمن ليتعامل مع طبيعة هذه التهديدات الجديدة، مما استلزم إعادة النظر في الأداة الأساسية لتحليل الأمن،[3] وهي المرحلة التي وصفها ستيفن وولت ب مرحلة النهضة للدراسات الأمنية.[4]

وبغض النظر عن أعمال **باري بوزان** (المدرسة الواقعية) كأول من ادخل مفهوم الأمن الاجتماعي إلى حقل الدراسات الأمنية، فان أكثر إسهامات المدرسة النقدية تمثلت في تحليلات احد ابرز روادها ويفر من خلال تطويره لمفهوم الأمن الاجتماعي الذي شكل قطيعة مع الدراسات التقليدية باقتراحه مرجعية جديدة للأمن أي نقل الموضوع المرجعي للأمن من الدولة إلى الأفراد الذين يشكلون البشرية ككل وهي من ابرز التحولات المفهومية للأمن وفقا للنظرية النقدية كمفهوم يقوم على أساس بقاء الدولة إلى مفهوم يقوم على أساس بقاء الأفراد والشعوب،[5] أي أن العمل على حماية الكائن البشري او الجماعة الإنسانية بصورة شاملة تجعل الهدف الأساسي هو البحث عن وسائل واستراتيجيات لضمان "الأمن البشري" و"الأمن العالمي الشامل" وهما المفهومان الأساسيان للأمن اللذان تقترحهما النظرية النقدية في إطار الدراسات الأمنية.

وأخيرا يبقى هدف المدرسة النقدية هو الاهتمام بالعلاقات "غير المجتمعية" وهي خلاصة لمسارات مختلفة وعديدة من الفكر الغربي هدفها السعي إلى تفكيك أشكال الحياة في المجتمع الدولي بالتركيز على

---

[1]- عودة جهاد، النظام الدولي: نظريات وإشكاليات، مصر: دار الهدى للنشر والتوزيع، 5005، ص 191.

[2]- Carolina Aguirre Echeverri, the concept of security and the viability of global govermance, Journal if international Law, vol 1. 01 : january- june 2010, colombia. USA, p 64, in : http://www.eafit.edu.co/revistas/ejil/pocumments.pdf.

[3]- عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص24.

[4]- تاكايوكي ياماموراً، مرجع سابق.

[5]- عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص ص 25- 26.

أهمية الإنسان وحريته كمحور في التحليل والدراسة وبحث الأشكال الواضحة والخفية من الظلم والهيمنة والتي تقيد حرية الإنسان.[1]

كانت هذه إذن ابرز تطورات "الأمن" كمفهوم علمي لمعالجة الظواهر الإنسانية والاجتماعية....تطورات أثرت وتأثرت في البناءات النظرية للدراسات والبحوث في العلاقات الدولية والعلوم السياسية.

المبحث الثاني: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط

سنتناول في هذا المبحث التعريفات المختلفة لمنطقة البحر المتوسط، نهاية بالأهمية الجيو استراتيجية والاقتصادية لهذه المنطقة.

المطلب الأول: التعريف بحوض البحر الأبيض المتوسط

قدمت العديد من الدراسات تعريفات مختلفة لمنطقة المتوسط والدول المتوسطية، وفي حالة البحث عن إطار يجمع بين كل تلك الاختلافات في بوتقة واحدة، يتم من خلالها تعريف دول المتوسط يمكن القول بوجود معيارين لتعريف الدولة المتوسطية وهما المعيار الجغرافي والمعيار الاستراتيجي:[2]

1- المعيار الجغرافي لتعريف المتوسط

البحر الأبيض المتوسط جغرافيا عبارة عن مساحة مائية كبيرة تتوسط ثلاث قارات وهي: إفريقيا، آسيا، أوروبا، ويقع بين خطي عرض 46° شمالا، وخطي طول 50.5° غربا و36° شرقا، وتبلغ مساحته حوالي 2.510.000 كيلومتر مربع، ويبلغ طوله من الشرق إلى الغرب أي من السواحل السورية إلى مضيق جبل طارق 3540 كلم، أما عرضه من الشمال إلى الجنوب أي ما بين سواحل يوغوسلافيا سابقا وليبيا فيبلغ حوالي 970 كلم.

يتصل البحر الأبيض المتوسط بالمحيط الأطلسي من الغرب عن طريق مضيق جبل طارق، وفي الاتجاه الشمالي الشرقي يتصل بالبحر الأسود عن طريق مضيقي البوسفور والدردنيل وبينهما بحر مرمرة، ومن الجنوب يتصل البحر المتوسط بالبحر الأحمر عن طريق قناة السويس.

وعليه، فان الدول المتوسطية تقع في قارات ثلاث هي: آسيا، إفريقيا، أوروبا، إضافة إلى دولتين تقع في وسط البحر المتوسط وهما قبرص ومالطا، وبالمحصلة فان الدول المتوسطية وفقا للمعيار الجغرافي هي تلك الدول التي لها ساحل أو منفذ على البحر المتوسط، حسب ما توضحه الخريطة التالية:

المصدر: https://www.google.dz/ O9366&bih=657#imgrc=CPUfKR2_cPx7nM

إذن هناك عشرون دولة متوسطية وهي: المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا، مصر، فلسطين، لبنان، سوريا، تركيا، اليونان، كرواتيا، سلوفينيا، البوسنة والهرسك، يوغسلافيا الفدرالية، ألبانيا، قبرص، مالطا، ايطاليا، فرنسا، اسبانيا.

2- المعيار الاستراتيجي لتعريف الدولة المتوسطية

يتمثل المعيار الاستراتيجي في وجود مجموعة من المصالح والأهداف المشتركة بين مجموعة من الدول المرتبطة بالبحر المتوسط، وليس بالضرورة أن تكون مرتبطة جغرافيا، فالارتباط يمكن أن يكون اقتصاديا أو سياسيا، وهذا يعني وجود علاقات وارتباطات تعاونية تجعل مجموعة من الدول غير متوسطية بالمعيار الجغرافي مرتبطة على المدى الطويل بالدول المتوسطية، تعمل على تعزيز التعاون معها في منطقة المتوسط.

ومن خلال هذا المعيار نجد أن هناك دولا اعتبرت متوسطية وليست متوسطية بالمعيار الجغرافي لموقعها القريب من الدول المتوسطية من الناحية الجغرافية، ولنشاطها المتوسطي والتي منها:

- **موريتانيا:** لا تمتلك ساحل ولا منفذ على البحر المتوسط، إلا أنها طرف في التعاون المتوسطي، فه عضو في اتحاد المغرب العربي، فهذه العضوية جذبتها إلى البحر المتوسط، وتعتبر أيضا طرف في حوار 5+5 الذي انطلق عام 1990.

- **البرتغال:** تشكل البرتغال مع اسبانيا شبه جزيرة ايبيريا، وتعتبر دولة أطلسية وليست متوسطية بالمعيار الجغرافي لكن حضورها دائم في التعاون المتوسطي فهي عضو في الاتحاد الأوروبي، وطرف في المبادرات الأورو متوسطية.

- **دول الخليج العربي:** صحيح أن دول الخليج العربي بعيدة عن الفضاء المتوسطي إلا أنها قريبة منه من خلال ارتباطها الكبير مع الدول المتوسطية فلديها علاقات اقتصادية قوية مع الاتحاد الأوروبي، وكما ترتبط أيضا بعلاقات متميزة مع الدول العربية المتوسطية.

وعليه، فان المعيار الاستراتيجي يعتمد على ذكر نشاط وانخراط تلك الدول وعلاقاتها في مجال التعاون المتوسطي، أما المعيار الجغرافي يبقى له دوره في تحديد الانتماء المتوسطي.

المطلب الثاني: الأهمية الجيوسياسية للمنطقة

يشكل البحر المتوسط معطى وواقع جيوسياسي حضاري وتاريخي في آن واحد وتمثل بذلك منطقة المتوسط رهانا استراتيجيا هاما بحكم ميزاتها البحرية الهامة، فهو ليس كالبحار الأخرى "بحر تزخر فيه

الجزر وتنتشر فيه أشباه الجزر، تحيط به شواطئ مسننة (....) انه بحر محاصر بالأراضي، وبالتالي فان جيوسياسية البحر المتوسط هي أولا جيوسياسية المجال الأرضي الذي يحيط به.[1]

للتأكيد على الأهمية الجيوبوليتيكة للبحر المتوسط، فقد ذهب العديد من الباحثين أمثال **"مورتن كابلن"** إلى القول:" أن مستقبل السياسة العالمية سيعتمد على الأقل في العقد القادم، واحتمالا للجيل القادم أيضا على تطور المنطقة المحيطة بحوض البحر الأبيض المتوسط".[2]

وتعتبر نظرية المجال الحيوي من أكثر النظريات الجيوبوليتيكة المطبقة لصاحبها العالم الألماني **"فريديريك راتزل"** وتتلخص آراءه في أن الدولة كائن حي، ينمو ويكبر وهي بحاجة إلى مجال حيوي تتوسع فيه، وقد يضطرها هذا التوسع إلى القيام بضم أراض تجاورها سواء بطريقة سلمية كالتعاون أو باستخدام القوة.

وللتاريخ دور في كشف الأهمية الجيوسياسية لمنطقة المتوسط، فعلى مر التاريخ شكل الفضاء المتوسطي منطقة تقاطع واتصال بين فضاءات جغرافية وشعوب تنتمي إلى حضارات وثقافات مختلفة، لكن أكثر من هذا كان رهانا لنزاعات مستمرة ومتعاقبة من اجل السيطرة عليه أو مراقبته لم تتوقف منذ آلاف السنين.[3]

ووصف **ايف لاكوست** في كتابه "الجغرافيا السياسية للمتوسط" أن منطقة المتوسط تشكل مجموعة جيوبوليتيكة صراعية"،[4] حيث يمكن تمييز منطقتين في البحر الأبيض المتوسط وفقا لطبيعة المشاكل: المنطقة الشرقية والمنطقة الغربية.

إن نهاية الحرب الباردة أسقطت معها معادلة المواجهة شرق- غرب، وحلت محلها معادلة جديدة وهي مواجهة شمال- جنوب، وهذا ما أكدته أكثر أحداث 11 سبتمبر 2001، أي مواجهة بين الغرب والإسلام وهو الأمر الذي تنبأ **به "صامويل هنتنغتون"** في حديثه عن صدام الحضارات، فإذا كان حوض المتوسط يعرف مواجهة ظاهرة بين شماله وجنوبه فانه يعرف أيضا منافسة كبيرة ولكن غير ظاهرة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية عبر إطلاق مشاريع ومبادرات مختلفة سياسية منها وأمنية واقتصادية تستهدف الفضاء المتوسطي بأكمله وهذه المنافسة تعكس الأهمية الجيوسياسية للمتوسط.

المطلب الثالث: الأهمية الاقتصادية للمنطقة

لقد أهمية القوة الاقتصادية في ظل التغيرات الدولية الجديدة التي عرفتها نهاية الحرب الباردة، فانتشر على نطاق واسع أهمية المتغير الاقتصادي خاصة مع تحرير التجارة الدولية وقيام منظمة التجارة العالمية، واتساع حركة التكتلات الاقتصادية التي تقوم على أساس التعاون والشراكة بين مجموعة من الدول، فأصبحت القوة الاقتصادية هده تسعى إليه الدول لإبراز وجودها ومكانها على الساحة الدولية.

[1]- خالد عبد اللطيف، مستقبل العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط، مجلة السياسة الدولية، مصر: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ع 123، 1996، ص 250.

[2]- محمد صابر عنتر، الأمن العربي والبحر الأبيض المتوسط، تحديد البحر المتوسط، إضافة للأمن العربي، مجلة قضايا عربية، ع 4/، 1980، ص 147.

[3]- Maurice Rientard, Loitribot La Spiére, Le bassin méditerranée enquête de sens, paris : edittion Publisher, 2000, p15.

[4]- Yve Lacoste, Géopolitique de la méditerranée, paris : Aemand Colin, 2006, p 480

من جهة أخرى لعب العامل الاقتصادي دورا في غاية الأهمية في الدراسات التي تناولت الشروط الرئيسية لتحقيق الأمن والسلام العالمي، والأسباب التي تكمن وراء الصراعات الدولية.

قبل الحديث عن الأهمية الاقتصادية لحوض البحر المتوسط تجدر الإشارة أولا إلى واقع هذا الحوض الذي يشمل على مجموعتين متباينتين، مجموعة الشمال ومجموعة الجنوب، حيث الأولى متقدمة في كل الميادين ونقود اكبر تجربة ناجحة في التكتل والتعاون الإقليمي والمتمثلة في الاتحاد الأوروبي أما المجموعة الثانية فتتمثل في مجموعة الجنوب فهي مجموعة تعرف دولها مشاكل سياسية، اقتصادية، واجتماعية عديدة، فهي فقيرة وغير متقدمة باستثناء إسرائيل، ويترجم هذا الواقع اللامتكافئ إن دول الجنوب تابعة لدول المركز أي (الشمال) فالعلاقات بين ضفتي المتوسط تتلخص في معادلة: شمال- جنوب أو الدول المتقدمة- الدول الفقيرة، وبلغت الأرقام يمكن أن نعبر عن هذا الواقع بين شمال وجنوب المتوسط، حيث الضفة الشمالية لديها 165 مليون نسمة مع متوسط الدخل 19000 يورو لسنة 2006، وفي الجنوب نجد 265 مليون نسمة مع متوسط الدخل 1900 يورو لسنة 2006.[1]

فالبحر الأبيض المتوسط أهمية اقتصادية كبيرة فهو مفترق الطرق بين الشرق والغرب وبين الشمال والجنوب، فالبحر المتوسط قبل كل شيء منطقة عبور بحرية للتجارة العالمية، فيكفي أن التجارة النفطية العالمية تتم عبر المتوسط، ومن الثروات الطبيعية التي يزخر بها المتوسط نجد النفط والغاز اللذان تزخر بهما الضفة الجنوبية إلى جانب المعادن (الفوسفات والحديد) والثورة السمكية....الخ، حيث يحتوي على 7.5% من الثروات البحرية الحيوانية و18% من الثروات البحرية النباتية الموجودة في العالم،[2] وهذا ما دفع دائما بالقوى الكبرى إلى محاولة بسط نفوذها على ثروات هذه المنطقة.

يتميز المتوسط بحركة عبور مكثفة خاصة لمنتجات الطاقة، حيث ما يقارب 24% من حمولة البضائع هي منتجات الطاقة،[3] البترول والغاز الطبيعي يأتي من إفريقيا والخليج العربي، والبحر الأسود والى حد كبير من روسيا ويمر من خلال مضيق البوسفور، وصادرت النفط الآتية من الخليج العربي تمر عبر قناة السويس ثم البحر الأبيض المتوسط لينتقل إلى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

لقد زادت حركة الملاحة البحرية في المتوسط بأكثر من 50% بين عامي 1997 و2006، وبلغ النمو السنوي لنقل النفط 6%، ومن 7% إلى 8% لنقل الغاز الطبيعي، وفي عام 2006 سجل حوض المتوسط مرور حوالي 493 مليون طن من المنتجات البترولية من المجموع العالمي الذي يمثل 2600 طن، أي حوالي 20%، وتعتبر إفريقيا اكبر مصدر لأوروبا.[4]

نظرا لأهمية هذه المادة (النفط) نجد القوى الكبرى تسعى دائما للاستحواذ عليها وتعمل على تامين الطرق والممرات التي يعبر منها النفط، ولقد توجهت القوى الكبرى تقريبا في فترة ما بعد الحرب الباردة إلى إعطاء أهمية إستراتيجية كبيرة للشؤون الاقتصادية وشؤون الموارد، والولايات المتحدة الأمريكية على رأس هذه القوى أكدت أن أهدافها تصب على كيفية ضمان وصولها إلى مخزونات ما وراء البحار من الموارد الحيوية، فالإستراتيجية الأمريكية تركز على حماية حقول النفط والدفاع عن خطوط التجارة

---

[1]- la méditerranée, espace de clivage ou d'échange, in ! http://blog.crdp-versailles.fr/istobacblogversion2/public. Le 25/03/2020.

[2]- برنامج الأمم المتحدة للبيئة، خطة عمل للبحر المتوسط على الموقع: http://www.sohio.rac-spa.grg/saphiora.pdf . يوم 2020/03/25.

[3]- Plan bleu, les transports maritimes de marchandises en méditerranée : perspective2025, paris : centre déactivités régionales du PNUE/PAM, valbonne, 2010, p15.

[4]- تباني وهيبة، الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي: دراسة حالة: ظاهرة الإرهاب، مذكرة ماجستير، جامعة مولود معمري: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014، ص 59.

البحرية وهذا يمكن رؤيته في الاهتمام الذي يتم ايلاؤه لهموم الطاقة من قبل العاملين في استخبارات الولايات المتحدة الأمريكية بتعبيرهم:" علينا أن نعترف بان امتنا لن تكون آمنة إذا لم تكن إمدادات الطاقة العالمية آمنة"،[1] ولذلك سيبقى النفط دائما الهدف الرئيسي ليشكل التلاقي لكافة الخطط والسياسات والاستراتيجيات الأمريكية، وهو ما يؤكده كتاب **"حروب أمريكا ضد أوروبا"** للمفكر الاستراتيجي الفرنسي **"الكسندر دي لوفال"** حيث يقول:" أن الإستراتيجية الأمريكية بشان العالم الإسلامي تأسس بالسيطرة على الاحتياطي النفطي، وأنابيب تجارته وحماية طرق شحنه".[2]

ومن جهة أخرى تعتبر الموانئ لاعبا رئيسيا في نظام النقل المتوسطي بين البر والبحر، ومن اهم الموانئ نذكر: ميناء مرسيليا (فرنسا)، ميناء برشلونة (اسبانيا)، ميناء اسطنبول (تركيا)، ميناء سعيد (مصر)، ميناء تنجر ميد (المغرب)، وهو ما يزال قيد الانجاز وتعتبر أيضا مضايق البوسفور والدردنيل، ومضيق جبل طارق وقناة السويس نقاط مفتاحية للنقل المتوسطي.

إن اغلب المضايق والقنوات تكون ذات أهمية اقتصادية، إذ أنها تكون المنفذ والممر الوحيد لجميع الطرق البحرية المتجهة إلى مكان ما، وفي وقت مضى فقد البحر الأبيض المتوسط مكانته كطريق للتجارة التي تحولت منه إلى المحيط الأطلسي بعد اكتشاف رأس الرجاء الصالح والعالم الجديد، واسترجع مكانته بعد فتح قناة السويس في القرن العشرين، وزادت أهميته في التجارة الدولية بسبب نشاطه التجاري العالمي، وازدياد حجم السفن في مسطحات مياهه، وتمثلت مصلحة القوى الكبرى في الوصول إلى منابع النفط والأسواق والتي لا تتم إلا عبر المتوسط.

[1]- مايكل كلير، الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية، تر: عدنان حسن، بيروت: دار الكتاب العربي، 2002، ص 12.
[2]- سمير صارم، النفط العربي في الإستراتيجية الأمريكية، مجلة الفكر السياسي، ع 18- 19، ربيع- صيف 2003، ص 62.

توجه حلف شمال الأطلسي نحو المتوسط جاء في إطار رؤيته بضرورة وجود تعاون دولي وجهود جماعية لمواجهة التحديات الجديدة والمعقدة التي يشهدها عالم ما بعد الحرب الباردة، ضمن هذا الهدف المعلن عنه يقدم حلف شمال الأطلسي باعتباره القوة الدولية القادرة سياسيا وعسكريا كمنظمة وتحالف دولي في مواجهة هذه التحديات إطار جديد لتعاون بعد الإدراك بالعجز عن مواجهتها بشكل فردي.

على أساس ذلك اقترحت دول وحكومات الحلف الأطلسي العمل في إطار شبكات من الشركاء في عدة مجالات خاصة المجال الأمني، وعليه قام الحلف الأطلسي بطرح عدة مبادرات منها: اتفاقية الشراكة من اجل السلام التي تخص دول شرق ووسط أوروبا، واتفاقية الحوار المتوسطي التي تم ترقيتها لمستوى الشراكة مع مبادرة اسطنبول وتوسعها نحو دول الخليج وهو ما سيتم التطرف إليه في هذا الفصل من خلال البحث في نشأة وأهداف المبادرة المتوسطية وتحديد ميادين التعاون كما نصت عليه الامتلاءات الأطلسية، ليتم بعدها البحث في العلاقة بين الحلف الأطلسي والجزائر في إطار مبادرة الحوار والشراكة المتوسطية.

المبحث الأول: العقيدة العسكرية لحلف شمال الأطلسي

تعهد طبيعة التغير في النظام الدولي الجديد على أعقاب التحولات التي جاءت على اثر الثورات التي شهدتها مناطق شرق ووسط أوروبا اثر انهيار الاتحاد السوفيتي منذ نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن العشرين، نتج عنها زوال أنظمة الحكم الاشتراكية وتفكيك حلف وارسو، وهو ما انعكس على ظهور تحولات رئيسية في هيكل وتوزيع القوة والقواعد التي تحكم التفاعلات الدولية.

المطلب الأول: نشأة حلف الشمال الأطلسي

تعود فكرة إنشاء حلف شمال الأطلسي إلى ما قبل الحرب العالمية الثانية، حيث ظهر لأول مرة على يد الكاتب الأمريكي **كلارنس ستريت** في كتابه **الاتحاد في الحال**، والكاتب الأمريكي **والتر ليمان** في كتابه

السياسة الخارجية الأمريكية يدعو فيه إلى إقامة اتحاد بين الدول الديمقراطية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، ايرلندا، فرنسا، هولندا، بلجيكا، السويد، النرويج، الدنمارك، سويسرا، يهدف الاتحاد إلى صد أي اعتداء قد يأتي من الخارج لاسيما من الدكتاتوريات التي كانت قائمة آنذاك منها ألمانيا النازية وايطاليا الفاشية والاتحاد السوفيتي الذي بات يشكل خطورة حقيقية اتجاه أمريكا وأوروبا وإزاء هذه الأحداث بدأت واشنطن تعيد النظر في سياستها إزاء الاتحاد السوفيتي.

وتولدت لها قناعة واضحة أن إيقاف التهديد السوفيتي لا يتم إلا بإتباع سياسة بعيدة المدى تعتمد أساسا على القوة السياسية والعسكرية والاقتصادية إذا أرادت لنفسها البقاء كقوة عالمية لها وزنها وكدولة ديمقراطية تدافع عن بقاء النظم الديمقراطية في أوروبا على وجه الخصوص.

وعليه يمكننا القول بان حلف شمال الأطلسي قد ولد استجابة لمواجهة تحديات كبيرة، برزت على الساحة الأوروبية، كما ارتبطت هذه الولادة بمستوى التفكير والإدراك الأوروبي والأمريكي بمظاهر الخطر الأمني الجديد المتمثل في تحول الاتحاد السوفيتي إلى قوة عظمى ذات قدرات عسكرية هائلة، مسلحا بايدولوجيا عالمية متناقضة تماما مع مفاهيم الغرب،[1] وفد اتخذت التحديات مستويات عدة أهمها:

1-المستوى الإيديولوجي

بالإضافة إلى التحدي الإيديولوجي الشيوعي الذي كان موجودا منذ نجاح عهد الثورة البلشفية في روسيا عام 1917، وأصبح أكثر خطورة بعد زوال النزاعات الفاشية والنازية في أوروبا، في محاولة الاتحاد السوفيتي نشر إيديولوجيته وتوسيع مجاله الجغرافي مما نتج عنه تقسيم أوروبا إيديولوجيا.

2-المستوى السياسي

تجسد في بروز مشكلات سياسية معقدة أهمها مشكلة تحديد المستقبل السياسي لشكل القارة الأوروبية بشكل عام ومشكلة التحديد السياسي لمستقبل ألمانيا بعد سقوط النازية بين النظرية الغربية التي ترغب في العودة بأوروبا إلى شكلها السياسي قبل الحرب العالمية الثانية دون أية تقسيمات سياسية للدول الخاسرة، وانسحاب الجيوش من أراضيها حتى تختار نظمها السياسية بشكل ديمقراطي، وبين رؤية الاتحاد السوفيتي الذي يرغب في التغيير في النظام الألماني وفرض الحصار عليها عام 1948، وهذا لإبعاد الغرب عنها وإجبارهم على الاعتراف بسيادتها،[2] وهكذا ظهر ثاني انقسام في أوروبا وهو الانقسام السياسي.[3]

3- المستوى الاقتصادي

تجسد أساسا في التحديات الاقتصادية التي واجهت معظم دول غرب أوروبا بعد الحرب من بطالة، انهيار مستويات الإنتاج، تحطم في البني التحتية، من اجل ذلك جاء مبدأ ترومان في 12 مارس 1947 الذي يقتضي تقديم مساعدات مالية لكل من تركيا واليونان، وذلك بطلب من الرئيس الأمريكي السابق ترومان للكونغرس بالموافقة على مد البلدين ما قيمته 400 مليون دولا، وقد جاءت هذه المساعدات بعد عجز الحكومة البريطانية عن مساعدة الحكومة الملكية في اليونان، وذلك حفاظا عل سياسة التوازن وحماية خط الدفاع الأول الاستراتيجي لواشنطن في المنطقة، ومنها من وصول موسكو إلى البحر المتوسط عن طريق تركيا.

[1]- اسماعيل نزار الحيالي

[2]- مورتن هالبرين، الاستراتيجيات الضرورية المعاصرة، تر: سليم شاكر الأيوبي، بغداد: دار النهضة، 1987، ص 91.

[3]- اسماعيل شاكر الجيالي، المرجع السابق، ص 30.

مشروع مارشال: تم من خلاله تقديم مساعدات مالية لأوروبا، قدرت ب 120 مليار دولار لأجل النهوض باقتصادياتها المدمرة من جراء الحرب العالمية الثانية.

رفض الاتحاد السوفيتي هذا المشروع واعتبره محاولة مكشوفة من واشنطن للتدخل في الشؤون الداخلية للشعوب المستقلة، على حد وصف وزير الخارجية السوفيتي **"مولوتوف"**،[1] بل وأرغم الدول التابعة له منها تشيكوسلوفاكيا وبولونيا على رفض المساعدة، ووعدها بمساعدات تتجاوز ما اقترحته الولايات المتحدة الأمريكية مما أدى في آخر المطاف إلى تراجع تشيكوسلوفاكيا عن موقفها الايجابي من هذا المشروع.[2]

كان رد الاتحاد السوفيتي على مشروع مارشال تشكيل **الكومنفورم** في 05 أكتوبر 1947، لمحاربة ما أسمته الامبريالية الأمريكية المجسدة في هذا المشروع.

- أدت هذه التحديات والأحداث الهامة إلى تدهور العلاقات الأمريكية السوفيتية من جهة، والتقارب الأمريكي الأوروبي من جهة ثانية، والتعجيل بإنشاء حلف شمال الأطلسي من جهة ثالثة.

المطلب الثاني: المراحل التأسيسية لحلف شمال الأطلسي

1- المرحلة الأولى:

تجسدت في قيام ميثاق بروكسل، حيث يعد أولى حلقات سلسلة الأحلاف التي وجهت ضد الاتحاد السوفيتي، وكانت قد اقترحته كل من بريطانيا وفرنسا سنة 1948، وقعه بالإضافة إلى الدولتين السابقتين كل من هولندا، بلجيكا، ولوكسمبورغ في بروكسل وذلك تحت اسم ميثاق التعاون بموجبه جميع الأطراف على:

- التدخل الآلي في حالة الاعتداء على احد منها.

- التشاور في حالة قيام عدوان خارج القارة الأوروبية، أو في حالة التهديد بخطر ألماني.

- إنشاء مجلس استشاري يتم دعوته إلى الانعقاد بناء على طلب احد الأعضاء.

- توثيق التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي فيما بينها.

- مدة الاتفاق تدوم خمسين سنة.[3]

لقد أراد موقعوا **ميثاق بروكسل** أن يطورا نظامهم الدفاعي هذا بحيث يشمل أمريكا، فكان أن أعلن وزيري خارجية فرنسا وبريطانيا إلى أمين الدولة الأمريكي الجنرال مارشال عن رغبتهما في إشراك الولايات المتحدة الأمريكية بنظام دفاعي أوسع من ميثاق بروكسل، وكان ذلك بداية مفاوضات بين الأطراف المعنية، أدت إلى قيام ميثاق شمال الأطلسي.[4]

انطلاقا مما سبق يمكن تحديد مبادئ الحلف فيما يلي:

---

[1]- يحي الكعكي، مقدمة في علم السياسة، القاهرة: دار الفكر، 1991، ص 275.
[2]- علي صبح، الصراع الدولي في نصف القرن 1945، بيروت: دار المنهل اللبناني، 1998، ص 55.
[3]- رياض الصمد، تطور الأحداث الدولية في القرن العشرين، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1991، ص 468.
[4]- نفس المكان.

- فض النزاعات بالطرق السلمية والامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها بما يتعارض ومبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة، وبما يدعم قيم السلام والأمن الدوليين، وهذا ما ورد في نص المادة الأولى من الميثاق.[1]

- اعتماد قدرات فردية أو جماعية بشكل مستمر وفعال للدول الأعضاء لمقاومة الهجوم المسلح، وهذا ما تؤكده المادة الثالثة من الميثاق.

- ضرورة التشاور والتعاون بين الدول الأعضاء في المسائل الهامة، التي تهدد سيادة واستقلال وامن أي دولة منها، وهذا ما جاء في المادة الرابعة من الميثاق.

- حماية جميع الحريات والتراث والحضارة المشتركة لشعوبها والقائمة على مبادئ الديمقراطية والحرية الفردية وحكم القانون.

- مبدأ الأمن والدفاع الجماعي بين الدول الأعضاء، التي تعتبر أن أي هجوم عليها جميعا وتطبيقا للحق الفردي والجماعي في الدفاع عن الذات، وإعمالا للمادة الخامسة من ميثاق الأمم المتحدة فإنها ستساعد الرف أو الأطراف التي تتعرض للهجوم وفق مبدأ الواحد للكل والكل للواحد.

- عدم الدخول في اتفاقيات تتعارض والمعاهدة المنشئة للحلف.

المرحلة الثانية:

قيام ميثاق الأطلسي، شكل مقدمة لتوسيع إطار هذا العمل في القارة الأوروبية أولا وفي خارج القارة ثانيا، احتوت معاهدة ميثاق الأطلسي على مقدمة وأربعة عشر مادة ولتفادي التناقض بين ميثاق الأطلسي وميثاق هيئة الأمم المتحدة حرصت الدول الأعضاء على تضمينه المادتين السابعة والثامنة تقتضي بعدم التناقض مع نصوص ميثاق الأمم المتحدة من جهة، والتعهدات السابقة للدول الأعضاء من جهة أخرى، وبعد دخول معاهدة الحلف حيز التنفيذ في 24 أوت 1949، تحول الحلف سنة 1952 إلى منظمة دولية إقليمية دائمة، مقرها باريس،[2] وتزايد عدد أعضائها ابتداء من نفس السنة وذلك بعد انضمام كل من تركيا واليونان، ألمانيا الغربية، اسبانيا عام 1982، من دون الاشتراك في الأنشطة العسكرية الكاملة للحلف، وأصبح عدد الدول الأعضاء في الحلف آنذاك ستة عشر دولة.[3]

المطلب الثالث: المهام والأهداف الإستراتيجية للحلف

لمعرفة مهام وأهداف الحلف لابد من العودة إلى مضمون اتفاقية واشنطن المؤسسة للحلف سنة 1949، التي حددت بدقة أهم المبادئ والأهداف التي تسير العلاقات بين الأعضاء، وهذا ما أكدته مقدمة الاتفاقية، حيث

[1]- ماهر عبد المنعم ابو يونس، استخدام القوة في فرض الشرعية الدولية، الاسكندرية: مكتبة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2004، ص ص 344، 345.

[2]- عبد الوهاب الكيالي، موسوعة سياسية، ج6، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1980، ص 357.

[3]- اليساندرو فيجس، مستقبل الناتو وتوسعه شرقا في البحر المتوسط، تر: حسن ضوة، مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام، ابريل 2003، ص ص، 20- 25.

جاء فيها ما يلي:" أن الدول الأعضاء تجدد عهدها وثقتها بالمبادئ والأهداف التي تشمل عليها ميثاق الأمم المتحدة، وتأكد رغبتها أن تعيش بسلام، إلى جانب الدول والحكومات كافة، وتعلن تصميمها على أن تحافظ على حريتها وحضاراتها وتراثها المشترك وقيمها القائمة على مبادئ الديمقراطية والحرية الفردية وحكم القانون، كما أنها تؤكد على تنسيق جهودها بشكل جماعي للدفاع عن امن وسلامة منطقة شمال الأطلسي.

أهداف حلف شمال الأطلسي:

- إن الهدف الأساسي لنشوء الحلف هو هدف امني يغلب عليه الطابع العسكري ومضمونه ردع الخطر الشيوعي واحتوائه في أوروبا وأمريكا الشمالية والمناطق الواقعة في شمال الأطلسي، إضافة إلى تركيا واليونان إلا أن معاهدة واشنطن وبيانات وتقارير الحلف اللاحقة "لشبونة" لم تحدد الجهة التي يتأثر منها هذا الخطر فقد يكون من الاتحاد السوفيتي أو حلفائه في وسط وشرق أوروبا أو من الصين والقوى الشيوعية الأخرى في العالم.[1]

- العمل على إقامة حكم دائم وعادل في أوروبا بالمشاركة مع المؤسسات الأوروبية من ذلك الاتحاد الأوروبي، ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، واتحاد غرب أوروبا.

-تنمية العلاقات الدولية السلمية وذلك بتدعيم مؤسساتها الحرة وتحقيق فهم أفضل للمبادئ التي تقوم عليها هذه المؤسسات وتشجيع الظروف التي تتيح الاستقرار والرفاهية، والقضاء على الخلافات في سياستها الاقتصادية الدولية وتشجيع التعاون الاقتصادي فيما بينها وهذا ما ورد البند الثاني من ميثاق الأطلسي.

المبحث الثاني: الشراكة الجديدة للحلف الأطلسي في حوض البحر الأبيض المتوسط

نتج عن التحولات الدولية التي فرضتها بيئة ما بعد الحب الباردة والاختلافات الإقليمية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط بفعل حرب الخليج لثانية، حاولت واشنطن إعادة الترتيبات الأمنية في المنطقة بالشكل الذي يسمح بإقامة علاقات طبيعية شاملة مع إسرائيل والعمل على حل مشكلة الصراع العربي الإسرائيلي عبر المفاوضات والتسويات الثنائية، وبناء نظام متكامل للأمن الجماعي عن طريق الشراكة الأمنية مع حلف شمال الأطلسي في إطار تجسيد المذهب الاستراتيجي الجديد والحوار شرق أوسطيا.[2]

ولهذا قام الحلف الأطلسي بإطلاق مبادرة الشراكة الأطلسية المتوسطية عام 1994، بعد إعلان برنامج الشراكة من اجل السلام مع العديد من الدول المتوسطية حيث تم اختيار إسرائيل ومصر والأردن لتمثيل الشرق الأوسط والمغرب وموريتانيا لتمثيل المغرب العربي، وتم استثناء كل من سوريا وليبيا (بسبب أزمة لوكربي) والجزائر (بسبب وضعها الأمني المضطرب)، بداية من هذه المبادرة الجهوية وهذا بسبب تصنيف الذي درجت على وضعه وزارة الخارجية الأمريكية بين دول تعد في نظرها تملك المصداقية، وأخرى لا تحظى بها.

أما المرحلة الثانية فقد تم توسيع الرقعة الجغرافية لتشمل كل من الجزائر، المغرب، تونس، مصر، إسرائيل، الأردن، لبنان، سوريا، تركيا، قبرص، مالطا، واحتمال انضمام ليبيا.

المطلب الأول: منهجية الشراكة الأطلسية المتوسطية

[1]- إسماعيل نزار الحيالي، المرجع السابق، ص 34.
[2]- صالح زهر الدين، الحرب الأمريكية على العراق، البعد النفطي، بيروت: المركز الثقافي اللبناني، 2004، ص ص 33- 34.

تنطلق الشراكة الأطلسية المتوسطية من رؤية إستراتيجية جديدة وموحدة بين دول الحلف، مفادها أن امن حلف شمال الأطلسي يمر لزاما عبر تامين بلدان الجنوب، وفي هذا السياق تم تحديد المعنى الاستراتيجي للتحديات الجديدة للحلف، كان أهم ما برز في تقرير معهد البحوث والدراسات **بمؤسسة راند**، بتكليف من وزارة الدفاع الايطالية، حيث حددت الدراسة مصادر تهديد الأمن الأوروبي في قوس الأزمات هما: القوس الشرقي يمتد من شمال أوروبا منحدرا جنوبا ما بين ألمانيا، روسيا، البلقان، والقوس الجنوبي يشمل شمال إفريقيا، البحر المتوسط، فالشرق الأوسط وصولا إلى جنوب آسيا،[1] وعليه تم ضبط التحديات التي تفرضها الضفة الجنوبية للمتوسط من طرف الدوائر الأطلسية كالأتي:

1- تحديد عدو جديد بدلا عن الشيوعية وهو الإسلام، باعتباره تحديا جديدا في المتوسط.

2- الانفجار الديمغرافي في دول الضفة الجنوبية، حيث يتوقع في غضون الربع الأول من القرن الواحد والعشرين أن يتجاوز سكان تركيا، مصر، الجزائر، المغرب عدد سكان غرب أوروبا، وهذا النمو السكاني لا يوازيه تنمية اقتصادية واجتماعية، وهذا ما وضحه الأمين العام للحلف **اندر سراسموس** عندما قال:" أن عدم الاستقرار في العالم العربي لا يمثل تهديدا عسكريا للحلف لكنه قد يؤثر على عملية السلام في الشرق الأوسط ويزيد الهجرة غير الشرعية لأوروبا.[2]

3- اعتماد أوروبا المتزايد على موارد الطاقة المستوردة من الضفة الجنوبية وتخوفها من انقطاع إمدادات الطاقة بسبب اضطرابات بها أو في حال اندلاع حرب عربية إسلامية، كما أن 65% من واردات أوروبا من البترول والغاز الطبيعي تمر عبر البحر الأبيض المتوسط، وعليه فان ضمان الأمن مهم ليس للدول العربية فحسب، بل حتى للدول المنتجة لمصادر الطاقة والبلدان التي يمر البترول والغاز على أراضيها.[3]

4- هناك تهديدات من القوس الجنوبي للأمن الأطلسي من خلال امتلاك تقنية عسكرية متطورة وأسلحة الدمار الشامل وصواريخ متوسطة وبعيدة المدى قادرة على الوصول إلى جنوب أوروبا، بعد إطلاق الحلف مبادرة باتجاه المتوسط وذلك خلال اجتماع بروكسل في ديسمبر 1994، قدم الأعضاء المشاركون توصية للمجلس للقيام بفحص الوضعية وتحديد آليات الحوار المقترح والشروع في المشاورات الأولية المناسبة.

وفي قمة مدريد المنعقدة في جويلية 1997، اتفق الأعضاء على استثناء فوج التعاون المتوسطي تحت سلطة مجلس شمال الأطلسي بهدف إطلاق الحوار السياسي وتبادل وجهات النظر حول المسائل الأمنية في المنطقة والإمكانيات المتاحة من اجل تطوير الحوار في المستقبل والمجالات التي يتم من خلالها إجراء النشاطات المتعلقة بالحوار، وفي قمة واشنطن المنعقدة في ابريل 1999، صادق الأعضاء على الإجراءات المتخذة من اجل تعزيز البعدين السياسي والتطبيقي العملي للحلف، وفي جويلية 2001، أعطى مجلس شمال الأطلسي موافقته للأفاق الخاصة بالحوار المتبنى، وبعد الهجمات الإرهابية على نيويورك في 11 سبتمبر 2001، بدا الحلف يهتم بإيجاد علاقة متميزة مع دول جنوب المتوسط، توجت بعقد قمة براغ بالتشيك في أكتوبر 2002، تزامنت مع حاجة الحلف لتطوير عقيدته للتصدي بنجاح ومرونة لكل التحديات التي فرضتها بيئة ما بعد 11 سبتمبر 2001، وبعدها قمة اسطنبول ومبادرة التعاون المنعقدة في 28 يونيو 2004، وتم فيها وضع إطار

[1]- http://www.alarbonline.org/prevonspage/alarb/20weely/07-05-07/2008. 14:44 شوهد يوم 28 جوان 2020 على الساعة.

[2]- حلف شمال الأطلسي موجة التغيير في العالم العربي تؤثر على السلام في الشرق الأوسط، تاريخ المقالة 8 مارس 2011 على: http://www.islamonline.org/2html . شوهد يوم 01 جويلية 2020 على الساعة 10:05.

[3]- التهديدات الأمنية من خارج الفضاء الأوروبي، تقارير الأنباء، تاريخ المقالة 16 أكتوبر 2008، على: http://www.ahamba.com.km/amboo.pdf . شوهد يوم 12 جويلية 2020 على الساعة 12:12.

تعاوني أكثر طموحا وتوسعا إلى مستوى الشراكة الفعلية، ثم قمة ريفيا ليتوانيا في نوفمبر 2006، التي جسدت وضع برنامج تعاون انفرادي يشمل اتخاذ عدة إجراءات لذلك أهمها:

- الاستغلال الكامل للإمكانيات السياسية والعلمية الموجودة لدى الدول المتعاونة مع الحلف.

- عملية **اكتيف انديفور**: حيث تعتبر أهم عملية لحفظ الأمن في المتوسط،[1] تهدف إلى تدقيق ورصد محاولات النشاطات الإرهابية المحتملة في المنطقة وحماية وتامين الملاحة، وذلك بمشاركة عدد من الدول الأعضاء التي تقوم بتقديم دعم لجستيكي للقوات البحرية الدائمة للحلف في البحر الأبيض المتوسط وتتناوب كل ثلاثة أشهر في إطار هذه العملية بما فيها الدول الأوروبية المطلة على البحر كاسبانيا، اليونان، ايطاليا بالإضافة إلى تركيا التي تساهم بطريقة مباشرة بوضع تحت تصرف الحلف وحداتها البحرية وبعض الدول الأوروبية غير المطلة على البحر المتوسط كألمانيا، الدنمارك، النرويج، كما اعتبرت **عملية اكتيف اندفور** أداة فعالة لمكافحة الإرهاب في المتوسط، ولهذا الغرض قرر الحلف توسيع العملية في 2003، بادرت عمليا بتوقيف ومراقبة السفن بصفة شرعية، وفي مارس 2004، تم توسيع نطاق العملية الى كل المتوسط،[2] وفي أكتوبر 2004 قام الحلف بوضع نموذج عملي جديد يركز على الاستعلامات وجمع المعلومات بطريقة تسمح استهداف البواخر المشبوهة حيث يعتمد على قوات مستعدة للتدخل تحت مراقبة القائد العام لقوات الحلف، وفي هذا السياق فان الحلف يستفيد من مصدر مهم للمعلومات يشمل في مركز ما بين الجيوش الإعلام والتحليل،[3] وفي حالة ما أشارت المعلومات إلى احتمال وجود نشاط أو خطر إرهابي تكون القوة المخصصة لهذه العملية مستعدة للتدخل في المنطقة، وتتخذ كل الإجراءات الضرورية بعد حصولها على ترخيص من مجلس شمال الأطلسي.

المطلب الثاني: مضمون الشراكة الأطلسية المتوسطية

أ- مبادئ وأهداف الشراكة الأطلسية المتوسطية

- ✓ **المبادئ:**

1- الشراكة مع المتوسط هي عملية تطويرية لجهة المشاركة والمحتوى، وقد سمحت هذه المرونة في زيادة عدد البلدان الراغبة في الانضمام للحوار.

2- تعتمد الشراكة في صورة أساسية على قاعدة التفاهم الثنائي، ورغم ذلك فان الحوارات المتعددة تبقى هي الإطار العام.

3- يلتقي الشركاء على نفس القاعدة فيما يخص التعاون مع الحلف من دون تمييز، وهذا ما يطبع الشراكة المتوسطية ونجاحها.[4]

4- إن الشراكة تتعزز وتتقوى عن طريق مبادرات أخرى مثل: الاتحاد من اجل المتوسط، والشراكة الاورو متوسطية، ومبادرة منظمة الأمن والتعاون الخاصة بالمتوسط.

---

[1]- TafflaBalduz a opération active endeavoureduséminaire sécurité en méditerranée alger décembre 2004, p p 13-17.

[2]- Brchure Otan Combatter le terrorisme en méditerranée active en deavoure, avril 2004, p 157.

[3]- De Noveaux Horizons Combattre le terrorisme e, méditerranée reveu de l'otanbruxelles, divisions de diplomate publique, édition spécial hiver, 2005, pp 32- 33.

[4]- بشير البكر، نحو إعادة إطلاق الحوار المتوسطي، تاريخ المقالة 9 ديسمبر 2008ن على:
http://www.a//4syria.inf . شوهد يوم 11 أوت 2020 على الساعة 10:50.

5-الشراكة عملية جماعية تأخذ في الاعتبار الخصائص الإقليمية والثقافية والسياسية لجميع الشركاء من اجل بناء علاقة تعاون تخدم المصالح المشتركة.

✓ **الأهداف:**

1- تعزيز علاقات الحلف مع جميع الشركاء في الحوار المتوسطي من خلال المساهمة في تحقيق وضمان الأمن والاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط عن طريق محاولة احتواء مصادر التهديد المختلفة في المنطقة بالشكل الذي يضمن امن ومصالح الدول الأعضاء.[1]

2- تعزيز الحوار السياسي القائم.

3- تحقيق مستويات أفضل من الفهم والثقة المتبادلة وتبديد أي تصورات خاطئة لدى دول الضفة الجنوبية.

4- التعاون في مجال امن الحدود، التدخل لمواجهة الإرهاب والأسلحة الكيماوية البيولوجية، فان العقيدة الأمنية للحلف وضعت في اعتبارها أهمية لمواجهة الإرهاب في المنطقة.

5- تطوير الإصلاح الدفاعي وتحقيق قابلية تبادل التشغيل.

ب- مجالات التعاون في إطار الشراكة الأطلسية المتوسطية

ارتكزت جهود الحلف على توسيع وتعميق التعاون عبر النشاطات التي تم تطويرها ضمن برنامج العمل السنوي الذي يضم ورش العمل والندوات وتطبيقات عملية أخرى في واحد وعشرين مجالا أهمها:

- مكافحة الإرهاب.

- منع انتشار أسلحة الدمار الشامل.

- تخطيط لحالة الطوارئ المدنية.

- إدارة الأزمة.

- إستراتيجية وسياسة الدفاع.

- امن الحدود.

- مراقبة الأسلحة

- النشاط في مجال التخلص من الألغام المضادة للأفراد.

ج- آليات الشراكة الأطلسية المتوسطية

1- الهياكل السياسية والعسكرية

حتى انعقاد مؤتمر قمة مدريد في يوليو 1997، كانت اللجنة السياسية للحلف الأطلسي هي الجهة العليا المسؤولة عن السياق العام للشراكة الأطلسية، المتوسطية، في حين تولت الإدارة الدولية للحلف عملية

[1]- عبد الرحمن رشدي الهواري، المهام المحتملة لحلف الناتو في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام، ماي 1999، ص ص 279- 283.

المناقشات والاتصالات وتبادل المعلومات بين الحلف وأعضاء الحوار المتوسطي، وفي قمة الحلف بمدريد تم تأسيس مجموعة التعاون أو التنسيق المتوسطي من طرف رؤساء الدول والحكومات تحت الإشراف المباشر لمجلس حلف شمال الأطلسي،[1] تعقد اجتماعاتها على مستوى المستشارين السياسيين، بشكل منتظم لمناقشة الأمور المتعلقة بالحوار وتعقد الاجتماعات بصيغة (1+26) أو الناتو +1 التي تجري على مستوى السفراء بصيغة دورية، تهدف إلى تبادل وجهات النظر حول مختلف القضايا المتعلقة بالحالة الأمنية في منطقة البحر المتوسط، وبحث طرق تطوير أبعاد التعاون السياسي والعملياتي للحوار، كما تعقد الاجتماعات بصيغة (الناتو +7) التي تجمع مجلس شمال الأطلسي بالدول المتوسطية السبع غير الأعضاء في الحلف، وتعقد بشكل دوري وتكون في العادة بعد اجتماعات الحلف الوزارية وقمم رؤساء الدول والحكومات.

2- اجتماعات هيئات الأركان

تتشكل من ممثلين عسكريين من دول الحلف والدول الشريكة تجتمع مرتين في السنة، وكان اول اجتماع لها في نوفمبر 2004 يقوم بوظيفة استشارية حول البرنامج العسكري.

د- أبعاد الشراكة الأطلسية المتوسطية

أولا: البعد السياسي

تنطوي الشراكة الأطلسية المتوسطية على ضرورة تعزيز الثقة والتعاون بين الحلف والدول المتوسطية، حيث تتطلب هذه العملية إيجاد سياسة فعلية قادرة على تحديد المعنى الاستراتيجي للتحديات والتهديدات الأمنية الجديدة في منطقة البحر الأبيض المتوسط بإمكانها تهديد مصالح دول الحلف، وإقناع الدول الأطلسية والمتوسطية بان احتواء مثل هذه المخاطر يضم جميع أبعاد الأمن التعاوني بما في ذلك العسكري.

إلا أن الحلف الأطلسي بقيادة واشنطن يسعى من خلالها إلى تحقيق عدة أهداف ذات أبعاد سياسية تتمحور أساسا في:[2]

- ضمان امن إسرائيل: يعمل حلف الناتو على تعزيز التعاون معها في إطار الرؤية الإستراتيجية الجديدة التي تبناها الحلف والتي تقوم على توسيع الوظائف التي يقوم بها الحلف، وقد ظهر هذا التعاون بصورة واضحة في شهر فيفري عام 2005 عندما قام **ياب دي هوب شيفر** الأمين العام للحلف بزيارة سمية لإسرائيل، وهي الزيارة التي شهدت انطلاق التعاون العسكري والاستراتيجي بين الحلف وإسرائيل وذلك ما أدى إلى إبرام اتفاقية تعاون بين الطرفين في أكتوبر 2006.
- ضمان امن الطاقة:

[1]- بشير البكر، مرجع سابق.
[2]- الفضاء الأوروبي، تفرض أهمية الشراكة الدولية، تقارير الأنباء، 16 أكتوبر 2008، على:
http://www.aramla.com/amba.pdf . شوهد يوم 15 أوت 202 على الساعة 15:14.

يعتبر امن الطاقة إلى جانب ضمان امن إسرائيل في صراعها مع العرب مصدر قلق آخر، حيث أن 65% من واردات أوروبا من الطاقة تمر عبر البحر المتوسط ولهذا فان ضمان مناخ امني مهم ليس للدول الغربية فحسب بل وحتى الدول المنتجة للبترول والغاز والبلدان التي يمر بها البترول والغاز على أراضيها.[1]

كما أن عدد سكان الجنوب المتوسطي سيصل إلى 500 مليون عام 2050،[2] أي أكثر من سكان أوروبا مما سوقا حيويا لا بديل عنه.

- إفشال جميع الخطط التي تتخذ ثمن تجمعات سياسية أو إقليمية مثل الدول الإسلامية وهذا ما يؤدي بالدول العربية إلى حرمانها مستقبلا من أي احتمال لوجود حليف دولي أو إقليمي قوي بسبب عدم قدرتها على استعادة التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط، وهذا ما تجلى بوضوح في الضغوطات الأمريكية التي مارستها ضد روسيا والصين لعدم تزويد العرب والمسلمين بالصواريخ وتكنولوجيا صناعتها إضافة للتكنولوجيا النووية حتى لأغراض سلمية مثل ما حدث لإيران.

ثانيا: البعد العسكري

يهدف الحلف من خلال برامجه لعسكرية إلى تحقيق عدة أهداف ذات أبعاد عسكرية تتلخص فيما يلي:

- إدراك الحلف أن حاجة الأمن والدفاع تقتضي عدم الفصل بين الأمن المتوسطي والأوروبي.

- توفير الأساس القانوني الرسمي للعمل العسكري الغربي في جنوب المتوسط، إذا ما رأت الدول الغربية أن مصالحها تقتضي ذلك.

-مشاركة الدول المتوسطية في مهام الحلف الجديد، فيما يتعلق بالقيام بعمليات عسكرية لفرض السلم في المنطقة.

-التوجه الأطلسي في منطقة البحر الأبيض المتوسط له بعد عسكري في إطار الصواريخ الإستراتيجية خاصة بعد التفجيرات النووية الهندية الباكستانية، وامتلاك إيران للسلاح النووي بمعنى إيقاف تراجع حجم التسلح الاستراتيجي والتقليدي في المنطقة.

المطلب الثالث: تقييم الشراكة الأطلسية المتوسطية

عمل حلف شمال الأطلسي منذ إطلاقه مبادرة الشراكة الأطلسية المتوسطية عام 1994، على ترجمة مصالحه الحيوية في المنطقة، مستعينا في ذلك بخبرته التاريخية في التمدد بنجاح إلى مناطق أخرى في شرق ووسط أوروبا في إطار ما أطلق عليه مبادرة الشراكة من اجل السلم، وجعلها نموذجا يجب تطبيقه في منطقة المتوسط والشرق الأوسط كافة، في ظل وجود تركيا فيه واستعداد إسرائيل ودول عربية للانضمام إليه، ورغم نجاح الحلف في تحقيق العديد من أهدافه في المنطقة وعلى رأسها التنسيق ألاستخباراتي المشترك بين الطرفين ضد الإرهاب، إلا أن الحلف قد واجه عدة صعوبات وعراقيل تعددت أبعادها باختلاف مستوياتها وتباين مصالح أطرافها، ويمكن حصرها فيما يلي:

[1]- عبد الله تركماني، مكانة المغرب العربي في عالم متغير، تاريخ المقالة 17 فيفري 2007، على: http://www.dctes.org/s3512 . شوهد يوم 20 اوت على الساعة 13:58.

[2]- لخنيسي شيبي، مرجع سابق، ص 304.

- الفهم المختلف للمسالة الأمنية المطروحة للتدارس في الشراكة، فيما يتناول أعضاء منظمة الحلف الأطلسي المسالة من جهة المواضيع غير الشائكة مثل الإصلاحات العسكرية ومسائل الخلافات الحدودية، تطرح بلدان الشراكة مسائل أمنية سياسية حادة في مقدمتها الصراع العربي الإسرائيلي،[1] يقابله في ذلك تباين طرق معالجتها لمسائل مختلفة كقضية الإرهاب مثلا.

- محدودية الاهتمام الأطلسي بعملية الحوار في الوقت والموارد مقارنة مع مبادرة الشراكة من اجل العلم، وقد تجلى ذلك في العديد من المسائل أهمها:

- ✓ قله المعلومات حول التطورات الإستراتيجية والنوايا والأهداف التي ينتهجها الحلف في المنطقة.
- ✓ انعدام التشاور عند ضبط الخطط وتطوير البرامج في إطار الحوار الأطلسي- المتوسطي.[2]
- ✓ تجاهل حاجيات بلدان الحوار أو الاستجابة لها بصورة جزئية لدى صياغة المقترحات.
- ✓ انعدام الثقة بين طرفي الحوار في ظل تنامي شكوك دول جنوب المتوسط عدا إسرائيل من نوايا وأهداف الحلف، حيث تعتبر هذه الدول عامة تهديدا محتملا لأمنها.

المبحث الثالث: الأمن والتعاون في حوض البحر الأبيض المتوسط

سنتناول في هذا المبحث التحديات الأمنية في منطقة المتوسط التي يواجهها حلف شمال الأطلسي، بالإضافة إلى ترتيبات الأمن والتعاون بين دول الحلف والدول المتوسطية الأخرى خاصة الجنوبية منها، وفي المطلب الثالث سنتحدث عن أهم الإشكاليات والتحديات التي تواجه إستراتيجية الحلف في المنطقة.

المطلب الأول: التحديات الأمنية في منطقة المتوسط

قام الحلف الأطلسي بتغيير عقيدته العسكرية، واخذ على عاتقه ادوار سياسية تتعلق بالأمن في كامل أوروبا دون التقيد بتقسيمات جغرافية سابقة، كما وجه لنفسه أدوارا في محيط منطقة البحر المتوسط ككل.

ولبناء الحلف واستمراره على أرضية فكرية صلبة، بدا الغرب الترويج لنظرية "توازن التهديد" وضعها **"ستيفن والت"**،[3] عام 1985، تقوم على فكرة أن الدول تتوازن في مواجهة مصدر التهديد، وليس القوة المجردة، وذلك عبر تحديد مصدر هذا التهديد، وطبقا لنظرية "والت" فان اختفاء مصدر التهديد الرئيسي (تفكك الاتحاد السوفيتي وزوال الكتلة الشرقية) لا يؤدي بالضرورة إلى سقوط حلف شمال الأطلسي وتفككه.

انطلاقا من هذه النظرية بدا الحلف يرتكز على مفهوم واسع للتهديدات الجديدة تم تعريفها بأنها تهديدات غير مباشرة للأمن الأطلسي، مع عدم استبعاد التهديدات المباشرة التي انتقلت إلى المرتبة الثانية في سلم التحديات التهديدات تنبع من عدم الاستقرار السياسي إضافة إلى الإرهاب والتطرف وتجارة المخدرات والهجرة غير الشرعية، وحتى انتهاكات حقوق الإنسان في الدول الأخرى.

[1]- توماس بانبروت، الحوار الأطلسي المتوسطي حوارا تائه، تر: علي مصباح، على:
http://www.islamonline.net شوهد يوم 29 أوت 2020 على الساعة 10:00.
[2]- لخميسي شيبي، مرجع سابق، ص 306.
[3]- أستاذ العلاقات الدولية بجامعة هارفرد.

وبما أن العدو الرئيسي قد زال، كان لابد من البحث عن عدو جديد وإبراز مدى خطورته، في هذا السياق التزم الكثير من الساسة الغربيين الحذر، غير أن بعضهم عبر بصراحة وحدد العدو الذي يجري اختلاقه، كان من بينهم **"ويلي كلايس"** الأمين العام الأسبق للحلف الأطلسي فعندما سئل عن مصداقية بقاء الحلف في ظل النظام الدولي الجديد رد بالقول إن الضرورة تقتضي بقاء الناتو، وذلك لوجود متناقض جديد مع الغرب يتمثل في الحالة الإسلامية.

فالتطرف الإسلامي أصبح اخطر من الشيوعية،[1] بما أن احتمالات التهديد أصبحت تأتي من خارج أوروبا بشكل عام، ولان القدرات العسكرية لدول الاتحاد الأوروبي لا تسمح بنقل القوات إلى مسافات بعيدة فقد ج البحث عن بدائل، وتم الاعتماد على قدرات الولايات المتحدة الأمريكية في هذا المجال.

إن الإستراتيجية الحديثة بمعناها الواسع أو الشامل لم تعد محصورة في العمليات العسكرية وتحقيق أهداف الحرب، بقدر ما أصبحت عملا يزاوله السياسيون والإستراتيجيون.

المطلب الثاني: ترتيبات الأمن والتعاون في حوض البحر الأبيض المتوسط

1- التقارب المتوسطي في إطار حركة عدم الانحياز

في مطلع السبعينات بدا يبرز لدى الدول المتوسطية من مجموعة دول حركة عدم الانحياز وعي بوحدة المتوسط وبضرورة إيجاد أرضية تفاعل بين دول المنطقة واجتناب كافة مصادر التوتر بينها، وقد طرحت هذه الدول جملة من الأفكار والبرامج الرامية إلى تحويل المتوسط إلى فضاء امن وتعاون وسلام، وذلك بغلق القواعد العسكرية الأجنبية مثلا وضبط المبادئ والخطوط العريضة للتعاون والتنمية المشتركة بالمتوسط.[2]

رغم أن هذه الدول لم تتوصل إلى عقد ندوة دولية لتدارس هذه المسائل متوسطيا، فان فكرة تحويل المتوسط إلى واحة امن وتعاون أصبحت هدفا أساسيا للدول المتوسطية غير المنحازة التي أخذت تلتقي بصورة دورية في مستوى وزراء الخارجية إلى أن توصلت سنة 1987 إلى اعتماد برنامج للنهوض بالتعاون الاقتصادي فيما بينها مع التأكيد على الربط بين الأمن والتعاون في كل من أوروبا والمتوسط، وقد تأكدت هذه المقاربة في قمة عدم الانحياز المنعقدة في بلغراد سنة 1989.

2- التقارب المتوسطي في إطار الأمم المتحدة

لم يكن الوعي المتوسطي الذي بدأت تتشكل معالمه في الإطار الذي سبق استعراضه أن يغيب عن الدول المتوسطية في الإطار الأمثل الذي يوفره المنتظم الأممي، حيث كان لها دور فاعل في إعطاء مكانة دولية لمفاهيم ورؤى جديدة إقليمية المنشى مثل الترابط بين الأمن والتعاون في أوروبا بالأمن والتعاون في المتوسط، وتحويل المتوسط إلى بحيرة امن وتعاون لان السلام والأمن بالمتوسط يؤثر مباشرة في السلم والأمن الدوليين، كما من حق الدول المتوسطية الاضطلاع بدور أساسي في النهوض بالأمن والتعاون في المنطقة.

ان التأمل في مسيرة الوعي المتوسطي عبر مختلف هذه الحلقات والأطر يجدها رغم تفاوتها في مستوى الانتشار الجغرافي وفي مستوى درجة الالتزام المعنوي والمادي متماثلة المركز الذي يتميز بمخالفته للطبيعة

[1]- Ted Galen, carpenter the mediterraneancauldron in mediterraneanquartely, securityat the cross road, vol 8, n° 2, spring 1997, p56.

[2]- محمد نعمان جلال، حركة عدم الانحياز في عالم متغير، القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، 1987، ص 164.

في المتوسط، حيث نجده يستقر في حوضه الغربي الذي شكل دوما بشطريه الشمالي والجنوبي منطلق المساعي إلى بلورة وعي متوسطي.

يشكل الحوض الغربي للمتوسط مسرح المبادرات الجادة، لبلورة تعاون متوسطي، انه يمثل نواة المتوسط الصلبة التي يمكن أن يستند إليها أي مشروع متوسطي شامل.

تشير الجمعية العامة للأمم المتحدة ووفقا لقراراتها السابقة بشان تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط بما فيها القرار 15/ 50 المؤرخ في 10 ديسمبر 1996، إلى تأكيد الدور الرئيس لبلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط في تدعيم السلام وتعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وتضع في اعتبارها جميع الالتزامات السابقة وجميع المبادرات التي اتخذتها البلدان المطلة على البحر الأبيض المتوسط في مؤتمرات القمة والاجتماعات الوزارية والمنتديات المختلفة التي عقدت مؤخرا بشان مسالة منطقة البحر الأبيض المتوسط، وتقر بان الأمن في هذه المنطقة لا يتجزأ، وبان تعزيز التعاون بين هذه البلدان يهدف إلى تشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع شعوبها سيساهم إلى حد كبير في تحقيق الاستقرار والسلام والأمن في المنطقة.

تلح الأمم المتحدة على ضرورة بذل المزيد من الجهود المشتركة لتعزيز التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي في المنطقة، وان التطورات الايجابية في جميع أنحاء العالم ولاسيما في أوروبا وفي المغرب العربي وفي الشرق الأوسط يمكن أن تعزز احتمالات زيادة توثيق التعاون بين أوروبا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط في جميع المجالات.[1]

أعربت الأمم المتحدة عن ارتياحها للجهود المتواصلة التي تبذلها بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط للإسهام بنشاط في إزالة جميع أسباب التوتر في المنطقة، وفي إيجاد حلول عادلة ودائمة للمشاكل المستمرة في المنطقة بالوسائل السلمية، لتضمن بذلك انسحاب قوات الاحتلال الأجنبية واحترام سيادة جميع بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط واستقلالها وسلامتها الإقليمية، وحق الشعوب في تقرير المصير، وتدعو الى التقيد التام بمبادئ عدم التدخل ايا كان شكله، وعدم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها، وعدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ذات الصلة.

كما تشيد بالجهود التي تبذلها بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط في مواجهة التحديات المشتركة من خلال استجابات شاملة منسقة تقوم على أساس روح الشراكة متعددة الإطراف بغية تحقيق الهدف العام المتمثل في تحويل حوض البحر الأبيض المتوسط إلى منطقة للحوار والتبادل والتعاون بما يضمن السلام والاستقرار والازدهار.

بالإضافة إلى ذلك تشجع الأمم المتحدة البلدان المتوسطية على إقامة حوار تعاوني على أساس دائم ومتعدد الأطراف، فيما بين دول المنطقة، وتقر بان إزالة أوجه التفاوت الاقتصادي.

المطلب الثالث: حلف شمال الأطلسي وإشكالية الحوار

[1]- عبد الحق شخناب، الحوار المتوسطي في ظل التحول الاستراتيجي الجديد لحلف الناتو، مذكرة ماستر، جامعة سعيدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015- 2016، ص88.

إجراءات بناء الثقة هي الترتيبات والمبادرات العسكرية والأمنية التي اعتمدتها بعض الدول لإزالة الغموض وسوء الظن، والقراءات الخاطئة التي قد تؤدي إلى وقوع نزاع مسلح وقد ظهرت هذه الإجراءات بمفهومها الحديث مع البيان الختامي لوثيقة هلسنكي التي وقعها كل من الاتحاد السوفيتي والدول الغربية عام 1975.[1]

تقوم إجراءات بناء الثقة على فكرة مفادها ان كل نزاع هو نتيجة عن سوء ظن وقراءة خاطئة لسلوك الطرف الآخر وتحركاته، خاصة ان هناك صعوبة أحيانا في التمييز بين الاستعدادات العسكرية اذا كانت استعدادات هجومية ام دفاعية، مما يجعل الأطراف المتنازعة تدخل في حرب وقائية، وبالتالي فان إجراءات بناء الثقة هي أداة ووسيلة لإزالة الغموض حول السياسات العسكرية الوطنية وجعلها أكثر شفافية ووضوحا.

تنقسم إجراءات بناء الثقة إلى ثلاثة أنواع:

1- إجراءات تهدف إلى تحسين عملية القراءة للنشاطات العسكرية وتبادل المعلومات خاصة أثناء الأزمات، وإنشاء خط اتصالات بين الحكومات المتنازعة حتى تكون هناك سرعة وفعالية في إدارة النزاع.

2- إجراءات المراقبة والتفتيش وهي تعمل على نشر الثقة بين الأطراف من خلال السماح بوجود مراقبين يراقبون النشاطات العسكرية، ومعاينة المنشات العسكرية للتأكد من عدم وجود أسلحة أو نشاطات ممنوعة.

3- القيود العسكرية، وهي الإجراءات التي تهدف إلى الحد من الانتشار والتوسع العسكري والحد من انتشار الأسلحة وعقد اتفاقيات عسكرية وأمنية، حافظت دول حلف شمال الأطلسي منذ فترة طويلة على التزامها بمراقبة الأسلحة النووية ونزع السلاح وعدم الانتشار كجزء من السياسة الأمنية الغاية منها تحسين الاستقرار والأمن عن طريق خفض مستويات التسلح، وزيادة الشفافية والثقة المتبادلة في المجال العسكري.

وقد عبر الحلفاء مرارا على أن الحد من التسلح ونزع السلاح وعدم الانتشار سوف تساعد على تحقيق الأهداف الأمنية لحلف شمال الأطلسي.

في قمة واشنطن 1999 تعهد قادة دول حلف شمال الأطلسي بدراسة العديد من الخيارات لبناء الثقة والتدابير الأمنية، والتحقق من عدم الانتشار والسيطرة على التسلح ونزع السلاح في ضوء التطورات الإستراتيجية الشاملة، وتقليص دور الأسلحة النووية.

تمثل هذه المبادرة بداية لحوار مكثف ومنظم حول قضايا أسلحة الدمار الشامل والغرض الرئيسي من هذا التحالف هو منع انتشار الأسلحة النووية من خلال الوسائل الدبلوماسية، كما هو مبين في المفهوم الاستراتيجي لعام 1999.[2]

لقد ساهم أعضاء الحلف بقوة في وضع اتفاقات بشان الحد من التسلح، ونزع السلاح ومنع الانتشار النووي، فضلا عن اتخاذ تدابير من الثقة والأمن (CSBM)، وتشجيع عملية دولية لمراقبة التسلح، ونزع السلاح على نطاق أوسع وشامل أكثر قابلية للتحقيق، حيث يرون في بناء الثقة والحد من التسلح ونزع السلاح وعدم الانتشار عناصر مهمة في منع نشوب الصراعات الى جانب برامج الشراكة والتعاون والحوار لحلف شمال الأطلسي التي تتيح هي الأخرى فرصة فريدة لتعزيز هذه الأهداف.

منذ أن اتفق الحلفاء في قمة واشنطن على استكشاف الخيارات CSBM، والتحقق من عدم الانتشار والحد من التسلح ونزع السلاح، في ضوء التطورات الإستراتيجية الشاملة تجري هيئات حلف شمال الأطلسي تقييما

[1]- Mustapha Schimi, les mesures de confiance et de sécurité en méditerranée militaire publisudtoulo, 1995, p59.
[2]- عبد الحق شخناب، مرجع سبق ذكره، ص 90.

شاملا ومفصلا للتطورات العالمية والعمل الذي قام به الحلفاء في هذه المجالات ودراسة عدد من الخيارات المستقبلية.

حتى تكون الثقة متبادلة بين دول الحلف الأطلسي وشركائه بجميع الصيغ، هناك عدة إجراءات تم استحداثها لبناء الثقة والأمن، وذلك من خلال التبليغ المسبق لكل الأعمال العسكرية من تطبيقات ميدانية او زيادة القوات وإعادة انتشارها أو تقديم أنظمة أسلحة جديدة.

وكي تكون هناك شفافية في برامج النشاطات العسكرية المهمة يجب على كل الدول وضع برامجها السنوية للنشاطات العسكرية، والتبليغ المسبق عنها حتى يعلم الشركاء ان هذه النشاطات العسكرية عادية وليست تهديدا أو استعدادات للاعتداء، مما يخفض ويقلص المخاوف من الهجمات العسكرية المفاجئة.

من بين الإجراءات أيضا، الاتصالات العسكرية، وهو إجراء يهدف إلى تسهيل اللقاءات بين أعضاء القوات العسكرية من خلال دعوات منتظمة أو مناسباتية لأجل زيارة القواعد العسكرية للتدريب والتكوين أو من اجل استعراض أنظمة تسليح جديدة أو دعوات من اجل حضور مناورات عسكرية،[1] كما تم تبني عقيدة عسكرية تقوم على تطوير الخيارات العسكرية الدفاعية وتقليص الخيارات الهجومية الهدف من ذلك هو ضمان وجود قوات وطنية لديها القدرة اللازمة للدفاع وليس القيام بعمليات هجومية تتجاوز الحدود الوطنية مما قد يهدد الأمن والسلم الدوليين.

هناك أنواع من الدفاع غير الهجومي الذي يمكن أن يطبق بطريقة جماعية أو فردية كالاتفاق بين أعضاء الحلف على عدم نشر القوات العسكرية أو إقامة قواعد عسكرية في منطقة أو إقليم معين من العالم.

أيد وزراء الشؤون الخارجية والدفاع في حلف شمال الأطلسي عام 2000، تقريرا شاملا عن التدابير اللازمة من اجل بناء الثقة والأمن CSBM وفي قمة براغ عام 2002، حث رؤساء الدول وحكومات بلدان حلف الناتو من جديد على نزع السلاح وضبط التسلح وعدم الانتشار مما يعد إسهاما أساسيا لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل واستخدامها ووسائل توصيلها كما شددوا على أهمية الالتزام وتعزيز الأنظمة متعددة الأطراف القائمة لعدم الانتشار والرقابة على الصادرات والاتفاقات الدولية حول الحد من التسلح ونزع السلاح.

[1]- عبد الحق شخناب، مرجع سابق، ص 90- 91.

في ظل التحديات الأمنية الموسعة أصبح المتوسط أكثر أهمية، حيث حدد حلف شمال الأطلسي في إستراتيجيته الجديدة مجموعة من المخاطر التي عليه مواجهتها في هذه المنطقة. ويرى حلف الناتو أن حوض المتوسط هو الإقليم الأكثر ترشحا لعرض التحديات والتهديدات الأمنية. ولقد حدد الحلف هذه التهديدات في المفهوم الاستراتيجي الجديد لعام 1991، والآخر عام 1999، والمتمثلة أساسا في الإرهاب، انتشار أسلحة الدمار الشامل، النزاعات والأزمات الإقليمية، الهجرة غير الشرعية، الجريمة المنظمة، قطع المصادر الحيوية....الخ.

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية وضع حلف الناتو ظاهرة الإرهاب في صميم إستراتيجيته الأمنية، فقد كانت هذه الأحداث نقطة التحول الكبرى في إستراتيجية الحلف حيث مكنته من استقطاب العديد من دول جنوب المتوسط، وكما ساهمت في إضفاء طابع التعاون في مجال مكافحة الإرهاب في المتوسط.

وعليه، سنحاول في هذا الفصل تناول التهديدات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط حسب الإستراتيجية الأطلسية والتي على رأسها ظاهرة الإرهاب مع التطرق لإستراتيجية الحلف لمكافحة هذه الظاهرة، ولتناول هذه الأفكار فصلنا العرض إلى النقاط الأساسية التالية:

- التهديدات الأمنية في المتوسط حسب الإستراتيجية الأطلسية.

- إستراتيجية حلف الأطلسي لمكافحة الإرهاب في المتوسط

- آفاق ورهانات الإستراتيجية الأطلسية لمكافحة الإرهاب في المتوسط.

المبحث الأول: التهديدات الأمنية في المتوسط حسب الإستراتيجية الأطلسية

حدد حلف الشمال الأطلسي التهديدات الأمنية في منطقة المتوسط في إستراتيجيته الجديدة وفقا للمفهوم الاستراتيجي الجديد لعام 1991، ولعام 1999، في التهديدات الأساسية التالي: الأزمات والنزاعات الإقليمية، الهجرة غير الشرعية، انتشار أسلحة الدمار الشامل، ظاهرة الإرهاب.

المطلب الأول: الأزمات والنزاعات الإقليمية

تعرف منطقة البحر الأبيض المتوسط العديد من النزاعات والصراعات الإقليمية وأهمها:

1- الصراع العربي الإسرائيلي:

تعود جذور هذا الصراع على الأقل إلى بدايات القرن العشرين، مع قيام الدولة الإسرائيلية عام 1948، على ارض فلسطين، ويعتبر هذا الصراع من اخطر الصراعات الدولية المعاصرة بسبب تداخل عوامل عديدة منها ان هذا الصراع يجري في منطقة إستراتيجية غنية بالثروات والموارد الاقتصادية ما يجعل أي حركة فيها لها تأثيرا إقليميا ودوليا بحكم ارتباط مصالح القوى الكبرى بهذه المنطقة.

2- النزاع التركي اليوناني

يتمحور هذا النزاع على قضيتين مهمتين وهما:

- الصراع على بحر ايجة والجرف القاري والمياه الإقليمية

- القضية القبرصية، وتعد تركيا واليونان أهم أطراف هذا النزاع حيث يؤكد الطرف القبرصي التركي تبعية الجزيرة لتركيا مستندا إلى وقائع تاريخية وجغرافية ويؤكد الطرف القبرصي اليوناني تبعية الجزيرة لليونان مستندا على وقائع تاريخية أيضا وتبقى القضية القبرصية عالقة إلى يومنا هذا.

3- نزاع الصحراء الغربية

وهو من أهم النزاعات التي يعرفها المتوسط الغربي ويتمحور هذا النزاع على مطالبة الشعب الصحراوي بحق تقرير المصير والاستقلال من المغرب ويلقي المساندة والدعم من الجزائر، في حين نجد الإصرار المغربي على إبقاء سيطرته على الإقليم، وهذا النزاع سبب في توتر العلاقات الجزائرية المغربية.

بالرغم من أهمية العوامل التاريخية والثقافية والدينية والاقتصادية في الصراعات القائمة في المتوسط وحوله، لا يمكننا اختصارها بصراعات شمال- جنوب أو صراعات مسيحية- مسلمة أو صراعات متصلة بدولة الاحتلال الإسرائيلي أنها صراعات أكثر تعقيدا تتدخل فيها القوى الإقليمية المجاورة وهي تتصل بالدين واللغة وعدم التقسيم العادل للثروات، وهناك أهمية للتنافس على الأرض والإقليم إذ أن معظم التوترات الجيوبوليتيكية حول المتوسط تترجم التنافس على الأرض: الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، نزاع الصحراء الغربية، صراع الأتراك والأكراد، صراعات البلقان،[1] وهذا بالإضافة إلى التوتر الذي عرفه جنوب المتوسط في الدول العربية على وجه التحديد، في ظل الثورات المطالبة بتغيير الأنظمة في كل من تونس، ليبيا، مصر وسوريا.

يرى حلف شمال الأطلسي أن هذه الأزمات والنزاعات تشكل تهديدا مباشرا لأمن سكانه وأراضيه، لذلك يلتزم الحلف بالوقاية من الأزمات وإدارتها، أو إحلال الاستقرار بعد النزاع عند الضرورة، لذلك من خلال تبني مقاربة شاملة سياسية، مدنية، عسكرية لإدارة فعالة للازمات،[2] ويضيف الحلف أن هذه الأزمات والصراعات لا تهدد فقط أعضاء الحلف وإنما تهدد المنطقة المتوسطية برمتها شرقها وغربها.

في مجال إدارة الأزمات والنزاعات يعمل الحلف على ضمان توفير قوات قادرة على الانتشار وأداء مجموعة من العمليات العسكرية والمهمات على أراضيه وخارجها.

يعتبر المفهوم الاستراتيجي الجديد 2010 للحلف أكثر وضوحا وتحديدا من سابقه بشان التدخل الأطلسي في الأزمات، ويشير هذا المفهوم الاستراتيجي إلى أن الحلف يمتلك قدرات سياسية وعسكرية نادرة تمكنه من

[1]- خطار ابو ذياب، البعد المتوسطي في تعزيز حوار الحضارات، على الموقع:
http://www.alarabinage.com/article.su.art=529881d=54 يوم 2020/08/26.

[2]- وهيبة تباني، مرجع سبق ذكره، ص 147.

إدارة الأزمات، فالصراعات والاضطرابات الواقعة خارج حدود الحلف من شانها أن تمس باستقرار أعضائه (كقضية امن الطاقة مثلا والتي قد تكون عرضة للمخاطر والهجمات وبالتالي للانقطاعات)[1] وربط الحلف عدم الاستقرار في منطقة المتوسط بسبب فشل الدول بالنزاعات والأزمات والصراعات الإقليمية، وارتباط ذلك بزيادة الأسلحة التقليدية المتطورة وما ينجر عنه من آثار محتملة في تعطيل تدفق الموارد، واحتمال حيازة الإرهابيين على أسلحة الدمار الشامل، ولمنع هذه الأزمات المحتملة يتعامل الحلف مع المنظمات الدولية والإقليمية، كمنظمة الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

المطلب الثاني: الهجرة غير الشرعية

تعرف الهجرة غير الشرعية أو الهجرة السرية:" انتقال فرد أو جماعة من مكان إلى آخر بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة كما هو متعارف عليه دوليا".[2]

فالهجرة كظاهرة عابرة للإقليم تشكل رهانا اجتماعيا، فالشمال ينظر إلى العلاقة مع الجنوب على أنها علاقة تترجم بأزمة حول مسالة اندماج المهاجرين والذي يولد أزمة تعدد الثقافات، أما الجنوب فينظر للعلاقة على أنها تعبر عن التوتر الناجم عن موجة التحديث على الطراز الغربي، فالتحدي الأساسي في هذه القضية يأخذ طابع الهوية والتقاء الثقافات.[3]

تفاقمت في منطقة المتوسط مشكلة الهجرة من الجنوب نحو الشمال خاصة من منطقة شمال إفريقيا ودول الساحل الإفريقي الفقيرة، وأوروبا ترفض استقبال مزيد من المهاجرين غير المؤهلين، وذلك لما يرافق هذه الظاهرة من تهديد لأمن منطقة المتوسط والأمن داخل القارة الأوروبية.

تعتبر منطقة المغرب العربي منطقة عبور رئيسية للمهاجرين الأفارقة إلى أوروبا وتشكل الصحراء الجزائرية عبور الأفارقة خاصة من مالي، النيجر، تشاد، ولم تقتصر الهجرة السرية على الأفارقة فقد شملت أيضا مواطنين مغاربة بدرجة كبيرة، إذ تشير الأرقام أن هناك نحو نصف مليون مهاجر غير شرعي يدخل أوروبا سويا، اغلبهم من المغرب العربي.[4]

تعود أسباب هذه الهجرة إلى أسباب سياسية منها نظم الحكم الدكتاتورية، وأسباب اقتصادية على رأسها ارتفاع مستوى البطالة، واجتماعية منها ارتفاع معدلات الزيادة السكانية بشكل لا يتناسب مع معدلات النمو الاقتصادي.

لعل أسباب الإحساس بان المهاجرين مصدر فوضى ولا استقرار في الدول الأوروبية في البطالة وكثرة عدد العاطلين من المهاجرين في أوروبا ومنافستهم لمواطني الاتحاد الأوروبي في سوق العمل، وشيوع البطالة بين المهاجرين من جنوب المتوسط اظهر نوع خطير من التهديدات كتجارة المخدرات، غسيل الأموال، والجريمة المنظمة.

لذا صنفت الهجرة كإحدى المشاكل العليا التي تواجه أعضاء حلف الأطلسي في القرن الواحد والعشرين، فالهجرة قضية سياسية حاسمة في أوروبا، وأولت الدول الأوروبية أهمية كبيرة لظاهرة الهجرة وذلك من خلال إدراجها في جميع سياساتها في المنطقة المتوسطة وربطها بمسائل الأمن والاستقرار في المنطقة.

---

[1]- اشرف محمد كشك، حلف الناتو من الشراكة الجديدة إلى التدخل في الأزمات،

[2]- عبد اللطيف محمود، الهجرة وتهديد الأمن القومي العربي، القاهرة: مركز الحضارة العربية، 2003، ص 14.

[3]- وهيبة تباني، مرجع سابق، ص 148.

[4]- محمد لعقاب، الخوف الأوروبي من شمال إفريقيا، جريدة الشروق اليومي، الجزائر: ع 161181، 16 ديسمبر 2004، ص 10.

تسعى الدول الأوروبية المتوسطية إلى إشراك باقي الدول الأعضاء في الحلف في هاجسها الأمني المتمثل في الهجرة غير الشرعية، والاستفادة أكثر من خبرة الحلف لإدارة ومكافحة هذا التهديد، وربطها بالمخاطر التي يركز عليها الحلف كثيرا في المفهوم الاستراتيجي الجديد كالإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل. وبناء على ذلك اتخذ الحلف إستراتيجية جديدة لاحتواء الهجرة غير الشرعية، في مؤتمر بروكسيل ديسمبر 2004 تنص على مواجهة موجات الهجرة للقارة الأوروبية- كأولوية- باعتبارها تهديدا لأمن الدول الأوروبية الأعضاء يعادل تهديد الإرهاب ومحاولة امتلاك أسلحة الدمار الشامل.[1]

المطلب الثالث: انتشار أسلحة الدمار الشامل

أصبحت أسلحة الدمار الشامل بأنواعها المختلفة كيماوية بيولوجية والأسلحة الذرية، تثير جدلا شديدا بين مؤيد ومعارض لإنتاجها واستخدامها، ورغم المعاهدات الدولية التي تحرم هذا النوع من الأسلحة كمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية 1968 ومعاهدة الأسلحة الكيماوية 1993، إلا أنها أصبحت أكثر انتشارا، وما زاد من خطورة هذه الأسلحة استفادتها من تطورات الثورة التكنولوجية، وتسبب أسلحة الدمار الشامل خسائر كبيرة على المستوى البشري والمادي والبيئي.

يعتبر الانتشار بوصفه تهديدا رئيسيا لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، وترى أوروبا أن الطريقة الفعالة لحمايتها من الهجوم من الجنوب هو استمرار وتعزيز فرض حظر تام على استخدام وحيازة أسلحة الدمار الشامل، والتقدم في عضوية والامتثال للمعاهدات الدولية بشان عدم انتشار الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية.[2]

أدرج تهديد انتشار أسلحة الدمار الشامل- ضمن المفهوم الاستراتيجي الجديد للحلف لشبونة 2010- تحت بند مراقبة التسلح ونزع السلاح وللحد من الانتشار والذي يتضمن الدور المستقبلي للحلف في تعزيز الحد من التسلح ومراقبة الأسلحة ونزع السلاح سواء تعلق الأمر بالأسلحة التقليدية أو أسلحة الدمار الشامل،[3] وأدرج أيضا في المفهوم الاستراتيجي الجديد لعام 1991 ولعام 1999.

اقر الحلف في **قمة بوخارست 2008** أن "الحد من التسلح، نزع السلاح وعدم الانتشار سوف يستمر في تقديم مساهمة مهمة للسلام والآمن والاستقرار (....) وهذا ما يتعهد به الناتو كجزء من استجابة واسعة لمواجهة التحديات الأمنية"،[4] يمكن تفسير تهديد الانتشار- في الحلف- في المتوسط من خلال متغيرين:[5]

- المتغير الجيوسياسي/ الجيواستراتيجي: الذي يترتب على إمكانية إدخال السلاح النووي في الصراعات القائمة أو المحتملة في المنطقة والذي قد يطال الأطراف أو المناطق ذات الأهمية الإستراتيجية للحلف، كتهديد امن إسرائيل باستعمال مثل هذه الأسلحة ضدها.

- احتمال امتلاك أطراف إرهابية لأسلحة الدمار الشامل، إضافة إلى مخاطر انتشار مثل هذه الأسلحة في منطقة المتوسط والشرق الأوسط، وآثارها على امن المنطقة الاورو- أطلسية والمناطق المحيطة بها وفقا للمتغير الجيوسياسي/ الجيواستراتيجي ويتضاعف تحدي هذا التهديد لدول الحلف إذا ما اقترن بإمكانية حياز أطراف متطرفة أو إرهابية (دول أو جماعات) لمثل هذه الأسلحة.

---

[1]- وهيبة تباني، مرجع سابق، ص 149.
[2]- وهيبة تباني، مرجع سابق، ص 150.
[3]- نفس المكان.
[4]- محمود بركات، دور القدرة النووية في الأمن القومي للدولة، مجلة السياسة الدولية، القاهرة: ع 174، أكتوبر 2008، ص 151.
[5]- وهيبة تباني، مرجع سابق، ص 151.

خاصة وان الخطر الذي يشكله الإسلام الراديكالي، والمشاكل الحدودية التي لا تزال دون حل في هذه المنطقة تعطي لدولها الحجج لشرعنة نفقاتها على التسلح.[1]

من جانب آخر يعمل الحلف وفقا لمفهومه الاستراتيجي على الحد من التهديد الصاروخي (الباليستية) لأراضي الدول الأعضاء (خاصة بسبب البرنامج النووي الإيراني) حيث يرى الأمين العام للحلف **راسموسن** إن:" حظر الانتشار حقيقي ومتزايد وأكثر من ثلاثين دولة نمتلك أو بصدد تطوير قدرات صاروخية على نطاق أوسع (....) في كثير من الحالات هذه الصواريخ يمكن أن تهدد شعوبنا وكل الإقليم".[2]

إن مشكلة مراقبة وضبط السلاح في منطقة المتوسط تسبب توتر في المنطقة وتزيد من أجواء الشك وعدم الثقة بين الدول العربية وإسرائيل من جهة وعلى ضفتي المتوسط من جهة أخرى، وذلك في سياق تركيز الدول العربية على أسلحة إسرائيل النووية مقابل تركيز إسرائيل ودول الحلف على الأسلحة التقليدية العربية.

فهناك ازدواجية في معايير الغرب في مساعيه لحظر انتشار أسلحة الدمار الشامل فهو يريد- ونجح في ذلك- منع العرب من حيازة مثل هذه الأسلحة دون المساس بالترسانة النووية الإسرائيلية.[3]

وتتمثل احد أوجه خطورة أسلحة الدمار الشامل في المتوسط في مدى ارتباطه بالتحدي الإرهابي، حيث يم يعد اليوم النظر إلى مسألتي الانتشار والإرهاب بوصفها قضيتين منفصلتين كليا.

المطلب الرابع: ظاهرة الإرهاب

تعتبر ظاهرة الإرهاب من أهم التهديدات الجديدة للأمن، خاصة ما يعرف بالإرهاب الدولي، الذي انتشر بصفة خاصة ومحيرة بعد الهجمات التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية في 11 سبتمبر 2001، وأدت هذه الأحداث إلى تحول في نمط هذه الظاهرة حيث انتقل الإرهاب من إطاره الضيق أي داخل الدول إلى نطاق أوسع وأكثر شمولية أي إرهاب عابر للأوطان.

تعرف الموسوعة السياسية الإرهاب على انه استخدام العنف- غير القانوني- أو التهديد به، بأشكاله المختلفة كالاغتيال والتشويه والتعذيب والتخريب، بغية تحقيق هده سياسي معين، مثل كسر روح المقاومة والالتزام عند الأفراد، وهدم المعنويات عند الهيئات والمؤسسات، أو كوسيلة من وسائل الحصول على معلومات أو مال، وبشكل عام استخدام الإكراه لإخضاع طرف مناوئ لمشيئة الجهة الإرهابية.[4]

من الجانب القانوني ينظر إلى الإرهاب على اعتبار انه جريمة دولية لما تسببه من رعب عام شامل، وهذه الصفة العالمية تأتي من خلال استخدام وسائل من شانها إحداث خطر عام، وما ينجم من أضرار عامة ليست لمواطني دولة محددة حيث تم ارتكاب الجريمة، بل للأجانب المقيمين فوق أراضيها ولمواطني الدول الأخرى لأنها تهدد الحضارة الإنسانية.[5]

---

[1]- NATO Building a Euro- Atlantic Security Architecture, speech by NATO Security General A.F Rasmussen, in http://www.nato.int/cpc/sid-75dd486e-html le 27/05/2020.

[2]- وهيبة تباني، مرجع سابق، ص 151.

[3]-عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص 42.

[4]- إدريس لكريني، مكافحة الإرهاب الدولي بين تحديات المخاطر الجماعية وواقع المقاربات الانفرادية، مجلة المستقبل العربي، بيروت: ع 281، جويلية 2002، ص 38.

[5]- عبد الرحيم صدقي، الإرهاب السياسي والقانون الجنائي، القاهرة: دار النهضة العربية، 1986، ص 98.

يمكن تعريف الإرهاب أيضا على انه استخدام العنف غير الشرعي أو التهديد باستخدامه من طرف فرد او جماعة أو دولة وذلك باستخدام أساليب متنوعة: كالخطف والاغتيالات، احتجاز الرهائن، التفجير، النهب، التدمير، التخريب.....ساعيا إلى بث رسالة تحمل أهدافها إلى جهة معينة.

تتعد وتتنوع البواعث التي تكمن خلف حوادث الإرهاب ويصعب تصنيفها أو تقسيمها بشكل دقيق، فالبواعث تكون سياسية ومؤسسية تدور حول مشكل الديمقراطية وأزمة البناء المؤسسي للأحزاب، ولغة الحوار السياسي في المجتمع وقد تكون الظروف اجتماعية كمشكلة البطالة والأمية والجهل والتهميش الاجتماعي، أو اقتصادية أو تاريخية متعلقة بالطائفية العرقية أو الدينية أو الثقافية، وقد تكون شخصية.[1]

كما تتعدد أنماط ونماذج الإرهاب وتتباين بتباين المدى والنطاق والأطراف الفاعلين ونذكر:

- **الإرهاب الفردي:** يقوم به فرد أو عدة أفراد، ويذهب البعض إلى اعتبار أن الباعث الأساسي وراء هذا النوع هو تحقيق مكاسب شخصية دون أن تكون له أبعاد أخرى.[2]

- **إرهاب الدولة:** إرهاب تسانده الدولة أو ترعاه الدولة، وهو يشير إلى أفعال عنف الترهيب التي ترتكب من قبل الدولة لقمع مواطنيها كما هو الحال في الدول الاستبدادية أو لمنع حركات المقاومة مثل حال الاحتلال والسيطرة الأجنبية.

- **الإرهاب الدولي:** هو الإرهاب الذي تتوافر فيه الصفة الدولية في احد عناصره ومكوناته، كالفاعل باختلاف جنسيات المشاركين في العمل الإرهابي، أو تباين جنسية الضحية عن جنسية مرتكب الفعل، أو أن ميدان الفعل الإرهابي سيخضع لسيادة دولة أخرى أو أن تكون موجة ضد تجمع دولي.

إن الإشكالية التي يطرحها الإرهاب في تعريفه تعكس التباين في المداخل المعتمدة في دراسته من جهة، وشائكية أبعاده وأسبابه وصوره من جهة ثانية، واختلاف مواقف الدول سواء تعلق الأمر بإستراتيجية مواجهته أو تمييزه عن ما قد يختلط به من توظيفات خاصة بالكفاح المسلح المشروع.

وتظهر المنطقة الاورو- متوسطية من المناطق الأكثر استهدافا من قبل الإرهاب بما تشكله من ثقل اقتصادي وسياسي، وموقع استراتيجي وثروات،[3] وإذا كان هناك إجماع بين الشركات المتوسطين حول خطورة هذه الظاهرة بما تشكله من تهديد لأمن واستقرار المنطقة تستوجب معالجتها بصفة جماعية، إلا أن هناك اختلافات كثيرة في إدراك وفهم الظاهرة حتى على المستوى المفاهيمي لم يتوصل الخبراء إلى اتفاق على تعريف مفهوم الإرهاب، ومشكلة هذا المفهوم انه لا يرتكز على معيار محدد وثابت يميز أعمال المقاومة والكفاح وحق تقرير المصير في نصوص القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

فعلى الرغم من الجهود الدولية المبذولة لتعريف الإرهاب ومواجهته إلا أن الاختلافات السياسية والإيديولوجية التي تعتري مواقف الدول تقف حجرة عثرة في وجه إنجاح هذا المسعى.

---

[1]- مختار شعيب، الإرهاب صناعة عالمية، القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2004، ص ص 41- 42.

[2]- وهيبة تباني، مرجع سابق، ص 151.

[3]- عبد الرفيق كشوط، مقاربة الاتحاد الأوروبي للأمن والدفاع وموقف الجزائر منها، أعمال الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط، واقع وأفاق، جامعة قسنطية، ابريل 2009، ص 286.

بعد تفكك الاتحاد السوفيتي برز توجه لإحلال الإسلام محل الشيوعية من اجل ضمان التماسك بين دول أوروبا وهذا بتوظيف مسالة الهوية أو الحضارة للتأكيد أن الخطر الأكبر في المستقبل هو في القطيعة الثقافية بين الشمال والجنوب، بين الشرق والغرب، بين المسيحية والإسلام،[1]وهي المقاربة الصراعية أو الصدامية التي تزعمها **هنتنغتون**، ووفق هذا المنظور يرى الاتحاد الأوروبي أن الجهة الجنوبية للمتوسط الخطر المهدد له، خاصة مع تنامي ظاهرة الإرهاب، إما استخدام الحرب على الإرهاب الإسلامي بدا في أواخر القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين واستقر نهائيا منذ تفجيرات نيويورك وواشنطن عام 2001.[2]

لقد ساهمت أحداث 11 سبتمبر 2001 بشكل فعال في بلورة التقدير الأوروبي للتهديدات الأمنية الكبرى بعد نهاية الحرب الباردة خاصة بعد تعرض العديد من العواصم الغربية إلى اعتداءات وتفجيرات خلفت خسائر مادية معتبرة،[3] ومنها تفجيرات باريس 1995 ومدريد 2004 والهجمات على قطار الأنفاق في لندن 2005.

كشف التقرير السنوي لوضع الإرهاب وتوجهاته في الاتحاد الأوروبي لعام 2011 الذي أعده مكتب الشرطة الأوروبية (يوروبول) أن عدد الهجمات الإرهابية في أوروبا بلغ 249، وفي 2009 بلغ عدد الهجمات الإرهابية 294،[4] لذلك يعد الإرهاب من الهواجس والمخاوف الأولى لأوروبا.

كما مثلت هجمات 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية نقلة نوعية هامة في تطوير ظاهرة الإرهاب وبدت اقرب إلى ما يعرف بالإرهاب الجديد، الذي يعتمد على شبكات تنظيمية واسعة بالإضافة إلى كونه أكثر تصميما لاستخدام أسلحة الدمار الشامل.

إن القفزة النوعية التنظيمية للإرهاب الجديد تتجلى أيضا في طبيعة الأسلحة والقدرة الكبيرة والجد متقدمة للجماعات الإرهابية والتي فاقت كل التصورات بما فيها عمل المخابرات.[5]

اتخذ العمليات الإرهابية الدولية صورا عديدة ومتنوعة للوصول إلى تحقيق الهدف الذي تنشده من تنفيذ هذه العمليات، وفي الماضي القريب كانت العمليات الإرهابية تتمثل في الاغتيالات السياسية وتخريب المنشات المدنية والاقتصادية التي تؤثر على القرار السياسي وذلك من خلال نشر رسالة الذعر والرعب للرأي العام، أما اليوم ومع التطور السريع والمذهل في تكنولوجيا التسلح في العالم وسهولة حصول الجماعات الإرهابية على احدث ما وصل إليه العلم من أدوات التسليح بالإضافة إلى التطور الكبير الذي حدث في وسائل الاتصال والانتقال أصبح من اليسير على الجماعات الإرهابية أن تخطط وتقوم بتنفيذ أنواع جديدة من عملياتها منها: خطف الشخصيات وحجز الرهائن، خطف الطائرات والسفن، مهاجمة أو خطف السياح الأجانب.

وبعد هجمات 11 سبتمبر 2001 اصدر مجلس الأمن قرار **رقم 1373** وقد اشتمل هذا القرار على إدانة كاملة للهجمات الإرهابية في نيويورك وواشنطن باعتبارها عملا يهدد السلم والأمن الدوليين وأكد حق الفرد أو

[1]- مدثر عبد الرحيم والتجاني عبد القادر، الإسلام في إفريقيا، دمشق: دار الفكر، 2001،ص 3.
[2]- وهيبة تباني، مرجع سبق ذكره، ص 154.
[3]-جمال الساسي، مصادر التهديد الجديدة للأمن في المتوسط، أعمال الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق، جامعة قسنطينة، 29- 30 ابريل 2008، ص 156.
[4]- وهيبة تباني، مرجع سابق، ص 155.
[5]- احمد إبراهيم محمود، الإرهاب الجديد: الشكل الرئيسي للصراع المسلح في الساحة الدولية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة: ع 147، جانفي 2002، ص 46.

الجماعة في الدفاع عن النفس وضرورة التصدي بجميع الوسائل للتهديدات التي توجهها الأعمال الإرهابية إلى السلام والأمن الدوليين.[1]

تجاوبا مع التهديدات الجديدة التي طرأت بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية فعل الحلف الأطلسي **المادة 05** من معاهدته المتعلقة باعتبار أن أي عدوان على إحدى الدول الأعضاء في الحلف يمثل عدوانا على بقية الأعضاء وبتفعيل هذه المادة بات واضحا أن الحلف أصبح ملزما بتنفيذ توجهات واشنطن ورغباتها التي أعلنتها من خلال إستراتيجية شن الحرب على الإرهاب العالمي".[2]

جاء تجاوب الحلف التلقائي والسريع مع واشنطن بسبب الثقل الاستراتيجي والسياسي والعسكري الأمريكي، بالإضافة إلى أن الحلف كان يبحث عن ادوار عسكرية جديدة على الساحة العالمية.[3]

صنف حلف شمال الأطلسي ظاهرة الإرهاب ضمن المخاطر التي تهدد امن الدول الأعضاء، في وثيقة المفاهيم الإستراتيجية لعام 1991 ولعام 1999.

تشغل ظاهرة الإرهاب حيزا من إستراتيجية الحلف في المتوسط بناء على ترتيبات قمة براغ 2002 في مكافحة الإرهاب الذي اخذ بعدا دوليا بعد تفجيرات 09/11 حيث أكد اللورد **روبرتسون** على أهمية المساهمة في مكافحته من خلال تحديد وفهم خطره الذي تلعب فيه أجهزة استخبارات الحلف دورا وقائيا لردع الإرهابيين وإفشال نشاطاتهم، ردع الأنظمة التي تأوي هؤلاء وضمان قدرة الحلف على حماية مواطنيه وأراضيه ضد الهجمات الإرهابية التي يمكن أن تستخدم الأسلحة النووية والجرثومية والكيماوية.[4]

ولقد كشفت اعتداءات 09/11 عن تهديدات تمثلت في الإرهاب، وأسلحة الدمار الشامل وقد فرض ذلك على الحلف استحداث هياكل عسكرية قادرة على التعامل مع هذه التهديدات والمهام التي ترتب عليها، ومثل ذلك قوة المساعدة الأمنية الدولية **(ايساف)** التي تشكلت من قوات كل دول الحلف (26 دولة في ذلك الوقت) إضافة إلى دول غير أعضاء مثل: جورجيا، السويد، سويسرا، تولت قيادة العمليات العسكرية في أفغانستان منذ أغسطس 2003.[5]

تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى إيجاد عقيدة إستراتيجية متطورة لحلف الناتو تسمح له بالتدخل في مناطق مختلفة من العالم، بدء من أفغانستان، ثم العراق وأخيرا في ليبيا.

إن التصريحات المتتالية لمسؤولي البنتاغون تشي بوضوح مساعي ورغبات أمريكية لجهة الدفع باتجاه استبدال المفهوم الاستراتيجي القديم لحلف الناتو، بمفهوم استراتيجي مستحدث يقوم ليس فقط على مفهوم الردع والهجوم في حالة الاعتداء العسكري على إحدى الدول الأعضاء، لا بل يتأسس على مفهوم الضربات الوقائية والاستباقية،[6] وهذا يشي بوضوح أن على حلف الناتو محاربة الإرهاب وفقا للمفهوم الأمريكي.

في عام 2002، أقرت دول أعضاء الحلف المفهوم العسكري لمحاربة الإرهاب حيث يحدد العمليات العسكرية التي يحتمل أن يقوم بها الناتو والتي تصنف إلى الفئات الأربعة التالية:[7]

---

[1]- وهيبة تباني، مرجع سابق، ص 156.
[2]- محمد حسون، الإستراتيجية التوسعية لحلف الناتو وأثرها على الأمن القومي العربي
[3]- عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 135.
[4]- وهيبة تباني، مرجع سابق، ص 157.
[5]- عماد جاد، حلف شمال الأطلنطي في بيئة أمنية متغيرة، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ص 126.
[6]- محمد الروسان، نسخة متطورة لمنهجية حلف الناتو، ص 109.
[7]- وهيبة تباني، مرجع سابق، ص 158.

- الإجراءات الدفاعية لمحاربة الإرهاب.

- إدارة عواقب العمليات الإرهابية.

- العمليات الهجومية لمحاربة الإرهاب.

- التعاون العسكري مع الجهات غير العسكرية.

صرح رؤساء دول حلف شمال الأطلسي في نوفمبر 2006 بان الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل هما الخطران الرئيسيان المرجح أن يواجها الحلف خلال فترة الخمسة عشر عاما القادمة.[1]

وبهذا أدرك الحلف أن الإقليم المتوسطي سيكون مسرحا لنمو عناصر اللامن وعلى رأسها الإرهاب، وهذا يستوجب ترتيبات أمنية بهدف القضاء على مصادر هذا التهديد وعليه ركز التوجه الأطلسي الجديد في المتوسط على تبني إستراتيجية لمكافحة الإرهاب تماشيا مع تطور المفهوم الاستراتيجي للحلف الذي يربط الأمن الاورو- متوسطي بالأمن والاستقرار في منطقة المتوسط ككل.

كما انه ارتبط مهام الحلف في المتوسط بالحرب على الإرهاب، وأنيط الحلف بمهمة دفاعية في منطقة المتوسط ردا على التهديد الإرهابي وفق إستراتيجية تهدف إلى منع الهجمات الإرهابية.

المبحث الثاني: إستراتيجية حلف شمال الأطلسي لمكافحة الإرهاب في المتوسط

تعتبر مبادرة المسعى النشط وقمة براغ الأطلسية 2002 المحاور الرئيسية في الإستراتيجية الأطلسية لمكافحة الإرهاب في المتوسط

المطلب الأول: مبادرة المسعى النشط

لقد أطلق حلف الشمال الأطلسي مبادرة المسعى النشط مباشرة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وتهدف عملية المسعى النشط مكافحة الإرهاب في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، تبنى الحلف سياسة عسكرية دفاعية لمكافحة الإرهاب، وأكثر تفاعلا من تلك التي تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية في حربها على الإرهاب مباشرة بعد 11 سبتمبر 2001، وقد أسهم في المراقبة والاستخبارات عبر عملية Operation Active Endeavour (OAE) التي تطورت ضمن منتدى استشاري لتحسين التعارف مع بلدان المنطقة من خلال أمان الشحن التجاري، منع تهريب المخدرات، انتشار أسلحة الدمار الشامل،[2] هذا المنتدى الاستشاري المؤسس سنة 2006 يعد وحدة استخباراتية متخصصة تابعة للمركز الاستخباراتي المؤسس في نفس السنة لتحليل المعلومات المدرجة كخطوة في مكافحة الإرهاب.[3]

لقد تم وضع وتفعيل مبادرة المسعى النشط من طرف الحلف في أكتوبر 2001 مباشرة بعد أحداث سبتمبر كرد فعل مباشر منه على هذه العمليات باعتبارها احد الإجراءات الثمانية التي اتخذها الحلف في

[1]- نفس المكان.

[2]- Roberto Cesaretti Combating terrorisme in the mediterranean, at : http://www.nato.int/docu/review/2006.cobatiny-terrorivs/ant.html le 28/08/2020.

[3]- NATO, alled command operations, suspreme head quarters Allied Europe, at : http://www.nato.int/share/news/2006/01/060117.htm le 27-08-2020.

2001/01/04، وبطلب من الولايات المتحدة،[1] لدعمها ضد الهجمات الموصوفة ب "الإرهابية" وذلك وفقا للمادة الخامسة من ميثاق الحلف.

وتتمثل تلك الإجراءات الثمانية المشار إليها فيما يأتي:[2]

- مضاعفة تقاسم المعطيات والمعلومات ودعم التعاون بينها.

- تقديم المساعدة بحسب الحاجة والقدرة.

- اتخاذ الإجراءات اللازمة لدعم امن المنشات بالولايات المتحدة

- إعطاء رخص استعمال الفضاء الجوي للطائرات الأمريكية الحربية لمواجهة الإرهاب.

- ضمان الدخول لموانئ ومطارات دول الحلف للقوات الأمريكية لمواجهة الإرهاب.

- نشر جزء من قوات الحلف البحرية بالمتوسط في ناحيته الشرقية وكذا طائرات الاوكس بأمريكا.

- قيادة مشتركة للعمليات بين أعضاء الحوار والحلف لاحتواء الإرهاب.

لقد وسعت مبادرة المسعى النشط لحلف الناتو لمكافحة الإرهاب في المتوسط لتغطي المنطقة ككل ابتداء من 2003 بعد بداية انتشارها في المتوسط الشرقي في أكتوبر 2001 كإجراء رادع مراقب ومساند للتدخل الأمريكي في أفغانستان، ويوجد المقر الذي من خلاله يتم إدارة وتسيير عملية المسعى النشط بمدينة نابولي الايطالية أين يتواجد مقر القوات البحرية للحلف في الجنوب.

تركز عملية المسعى النشط على حماية الشحن (النقل البحري) وتامين الموانئ والممرات البحرية، وكرست العمليات الاستخباراتية المشتركة عبر (OAE) لتطوير جهود مراقبة النقل البحري التجاري في كافة أنحاء المتوسط، واستهدفت أيضا منع تهريب المخدرات وانتشار أسلحة الدمار الشامل،[3] أما عن أهداف هذه العملية فهي حسب ما تشير إليه مصادر الحلف مزدوجة:[4]

أولا: إظهار تضامن وإصرار الحلف على مكافحة الإرهاب (عملية الردع).

ثانيا: المساهمة في رصد وإفشال النشاطات الإرهابية بالمتوسط، وذلك عن طريق قيام أساطيلها بمهام المراقبة والتفتيش البحري بالمتوسط والى جانب مرافقة السفن غير الحربية لدول الحلفاء، وبطلب منها أثناء عبورها لمضيق جبل طارق لحمايتها من أي اعتداء إرهابي محتمل، كما حصل مثلا مع سفينة **"يو اس اس كول usscole"** الأمريكية وصف بالإرهابي في عرض البحر باليمن في أكتوبر 2000 ومع السفينة النفطية الفرنسية التي تعرضت لاعتداء مماثل عام 2002، هذا فضلا عن القيام وبشكل دوري ومنتظم بعملية استطلاع بحري للطرق البحرية في المضايق والممرات والموانئ الهامة بكافة حوض المتوسط.

[1]- وهيبة تباني، مرجع سابق، ص 160

[2]- نفس المرجع، ص 161.

[3]- Roberto Casaretti, Op, cit.

[4]- أعمر بوزيد، البعد المتوسطي في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي الخارجية تنفس في إطار التكامل غرب المتوسط نموذجا، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية الإعلام والاتصال، 2009، ص 340.

من أهم نشاطات الحلف من خلال هذه العملية، مراقبة ومعاينة (57 ألف سفينة) وتفتيش حوالي 100 سفينة مشتبه بها، إلى جانب مرافقة أكثر من 480 سفينة أضف إلى ذلك زيادة تعاونية بشرق المتوسط وحده،[1] علما أن الحلف قام بإشراك شركائه الجنوبيين في الحوار المتوسطي في نشاطات هذه المبادرة، تحديدا في مكافحة الإرهاب، على اعتبار أنها هي أيضا معنية بهذه الظاهرة (الجزائر، تونس، المغرب، مصر، الأردن، إلى جانب إسرائيل)، حيث ساهمت هذه الدول بتقديم وتوفير المعلومات لقوات الحلف حول السفن المشبوهة التي تعبر مياهها الإقليمية، ولقد صرح قائد عملية المسعى النشط نائب **الاميرال روبرتو كازاريتي** "لقد أظهرت عملية الالتزام النشط على أنها أداة جد فعالة ضد مكافحة الإرهاب بالمتوسط"،[2] يمكن القول بخصوص مبادرة المسعى النشط، أنها تعد جزء وامتدادا فرعيا لمبادرة الحوار المتوسطي على النحو الذي يؤكد الأميرال البحري **انجل تافالا بالدوز** قائد قوات التحالف المساعدة لأوروبا الجنوبية، والتي يوجد مقرها بمدينة نابولي في تصريح له لجريدة "الوطن" الجزائرية باعتبارها تعكس حسب قوله ومنذ 11 سبتمبر 2001 وتحديدا بخصوص التعاون مع دول جنوب المتوسط، الشق العملي للحوار المتوسطي أي في مقابل الشق السياسي لنفس الحوار فأمام "التهديدات الجديدة نتطلع إلى الوصول يقول **الأميرال ا، ب، بالدوز** ومن خلال هذه المبادرة إلى قيادة مشتركة للعمليات التي يجب القيام بها بين أعضاء الحوار المتوسطي والحلف الأطلسي (....) أن عملية المسعى النشط تركز في تدخلاتها متعددة الأبعاد على محاور إستراتيجية مضايق جبل طارق وسرت، قناة السويس والبوسفور".[3]

على رغم النقاشات التي أثرت حول الدول المشاركة في هذه العمليات، واحتمال امتداد نطاقها الجغرافي، إلا أنها مثلت إطارا أو آلية مهمة لمكافحة الإرهاب، حيث دعمت بوحدة استخباراتية لتهديد الإرهاب.

وجاءت قمة براغ الأطلسية عام 2002 للتأكيد على ضرورة التعاون لمكافحة الإرهاب في المتوسط بين حلف شمال الأطلسي وشركائه المتوسطين.

المطلب الثاني: قمة براغ الأطلسية 2002 وتعزيز الحوار المتوسطي

إن قرار حلف الشمال الأطلسي بتطوير الحوار المتوسطي خاصة في قضايا الأمن المشتركة بما فيها تلك المتعلقة بمكافحة الإرهاب، جاء على وقع أحداث 11 سبتمبر 2001.

في ديسمبر 2001 اصدر الحلف بيانا رسميا حول رد الناتو على الإرهاب بالاتفاق مع شركاء الحوار المتوسطين تضمن "نحن نحي الموقف الذي اتخذه شركاء الحوار بكل وضوح، حيث أدانوا هذه الهجمات دون تحفظ (....) ونؤكد من جديد استعدادنا لتقديم المساعدة فرديا وجماعيا حسب الاقتضاء ووفقا لقدراتنا للدول أو الحلفاء الآخرين الذين قد يخضعون للتهديدات الإرهابية المتزايدة نتيجة لدعمهم الحملة ضد الإرهاب".[4]

وفي قمة براغ نوفمبر 2002 تبني الحلف وثيقة بعنوان تعزيز الحوار المتوسطي مع وضع بيان بمجالات التعاون الممكنة، وتندرج هذه الوثيقة ضمن سياق ما بعد الحادي عشر سبتمبر، ذلك أن الحلفاء شددوا على

[1]- وهيبة تباني، مرجع سابق، ص 161.
[2]- نفس المرجع، ص 162.
[3]- أعمر بوزيد، مرجع سبق ذكره، ص 339.
[4]- وهيبة تباني، مرجع سابق، ص 163.

التعاون في مجال محاربة الإرهاب، وعلى إمكانية إشراك الشركاء المتوسطين في خطة عمل الشراكة بين مجلس الشراكة الاورو- أطلسي، والشراكة من اجل السلام لمكافحة الإرهاب.[1]

كان قد قرر مجلس الحلف في ماي 2002 "رفع مستوى الأبعاد السياسية والعملية للحوار المتوسطي للحلف، والتشاور مع الشركاء المتوسطين حول القضايا الأمنية ذات الاهتمام المشترك بما في ذلك القضايا المتعلقة بالإرهاب، من اجل تقريب الشركاء المتوسطين أكثر من الحلف وإعطاء الحوار المتوسطي دفعة جديدة في قمة براغ".[2]

في نفس العام أقرت الدول الأعضاء "المفهوم العسكري لمحاربة الإرهاب"، حيث يحدد العمليات العسكرية التي يحتمل أن يقوم بها الناتو، والتي تصنف إلى الفئات الأربعة التالية:[3]

- الإجراءات الدفاعية لمحاربة الإرهاب.

- إدارة عواقب العمليات الإرهابية.

- العمليات الهجومية لمحاربة الإرهاب.

- التعاون العسكري مع الجهات غير العسكرية.

وهكذا شغلت ظاهرة الإرهاب حيزا من إستراتيجية الحلف في المتوسط بناء على ترتيبات قمة براغ 2002 في مكافحة الإرهاب الذي اخذ بعدا دوليا بعد تفجيرات 09/11 حيث أكد اللورد **"روبرتسون"** على أهمية المساهمة في مكافحة الظاهرة من خلال تحديد وفهم خطرها، وتلعب أجهزة استخبارات الحلف دورا وقائيا لردع الإرهابيين وإفشال نشاطاتهم، وردع الأنظمة التي تأوي هؤلاء وضمان قدرة الحلف على حماية مواطنيه وأراضيه ضد الهجمات الإرهابية التي يمكن أن تستخدم الأسلحة النووية، الجرثومية والكيماوية.[4]

كما أعلن الحلف أيضا في قمة براغ 2002 عن رغبته بالتحول إلى العمل على المستوى العالمي، وإطلاق خطة شراكة أوسع في الشرق الأوسط تقوم على تعزيز الحوار الأمني المتوسطي للحلف.

إلا أن بيان قمة براغ لم يوضح تفاصيل نوايا الحلف بشان تفعيل التفاعل حول المسائل الأمنية، بل اكتفي فقط بذكر المزيد من المشاورات العادية والأنشطة التعاونية مثل المؤتمرات، الزيارات على مستوى المسؤولين الساميين والتدريب والتمارين العسكرية وغيرها من أشكال التعاون.[5]

وفي **قمة اسطنبول الأطلسية 2004**، قرر الحلفاء تعزيز الحوار، حيث تبنوا وثيقة بعنوان أجندة اكسر طموحا للحوار المتوسطي" ورد فيها أن الحلفاء قرروا رفع الحوار إلى شراكة حقيقية قصد المساهمة في الأمن الإقليمي والاستقرار تكملة للجهود الدولية، وينطوي هذا القرار على:

- تعزيز الحوار السياسي الحالي.

- تحقيق التحرك العملياتي المتبادل.

---

[1]- عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، مرجع سابق، ص 170.
[2]- وهيبة تباني، نفس المرجع.
[3]- المرجع نفسه.
[4]- وهيبة تباني، مرجع سابق، ص 164.
[5]- Prague Summit Declaration, in :
http://www.nato.int/med-dla/upgrading.html le 28/08/2020.

- المساهمة في مكافحة الإرهاب.[1]

كما صرح **"ياب دي دون ثيفر"** الذي خلف **"روبرتسون"** كأمين عام للحلف سنة 2004، أن:" التهديد المتزايد للإرهاب يعني الشركاء السبعة للحوار: إسرائيل، المغرب، الجزائر، تونس، مصر، الأردن، موريتانيا التي لها مصلحة مشتركة في التعاون مع الحلف (....) أننا نواجه تهديدات مشتركة تتطلب لتطوير العلاقة مع الشركاء المتوسطين إلى ابعد من مجرد حوار".

والجديد في قمة اسطنبول إطلاق الحلف مبادرة باتجاه بلدان الشرق الأوسط بما فيها دول الخليج العربي، فقرر الحلف بإطلاق مبادرة اسطنبول للتعاون" وتخص هذه المبادرة نشاطات تعاون أمنية في مجالات كثيرة مثل: محاربة الإرهاب، مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل، تبادل المعلومات البحري، وكانت أهم الإجراءات:

- الانضمام إلى عملية المسعى النشط (OAE).

- تبادل المعلومات الاستخباراتية.

ثم جاءت **قمة ريغا 2006** لتبرز أهمية سياسية للحلف في الشراكة، والحوار والتعاون، كذلك غاياته ومهامه وفقا لمفهومه الاستراتيجي.

أما القمة الأطلسية في **بوخارست 2008**، أقرت بوجوب تعاون الحلف مع فواعل المجتمع الدولي ضمن مقاربة شاملة قائمة على الانفتاح، التعاون وحق القرار من جميع الأطراف، مع تأكيد الحلف على سياسات الشراكة، الحوار والتعاون كجزء أساسي من أهداف الحلف والمساهمة في الأمن والاستقرار في منطقة الورو- أطلسية وخارجها.[2]

وفي **قمة ستراسبورغ /كاهل** (الموافقة للذكرى الستين لتأسيس الحلف) 2009، تضمنت تجديد الحلف التأكيد على أهمية التعاون عبر الأطلسي لحماية شعوب دوله والدفاع عن قيمه وضرورة مواجهة التهديدات والتحديات المشتركة مهما كان مصدرها،[3] وأكد على دعم اللقاءات والاجتماعات مع الشركاء المتوسطين.

وجاء المفهوم الاستراتيجي الجديد للحلف في قمة لشبونة الأطلسية في 2010 للتأكيد على أن الحلف سيواجه حتى 2020 تحديات كبيرة منها زيادة طموحات المنظمات الإرهابية، أسلحة الدمار الشامل، لذا يرى الحلف انه لابد من تكثيف التعاون في منطقة المتوسط لمواجهة التحدي الإرهابي.

المبحث الثالث: آفاق ورهانات إستراتيجية الحلف الأطلسي لمكافحة الإرهاب في المتوسط

[1]- عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر، أوروبا، حلف الأطلسي، مرجع سبق ذكره، ص 173.
[2]- وهيبة تباني، مرجع سابق، ص 165.
[3]- نفس المرجع، ص 166.

سنتطرق في هذا المبحث إلى آفاق ورهانات إستراتيجية حلف شمال الأطلسي لمكافحة الإرهاب في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، وذلك بتناول التحديات الكبرى التي تواجهها هذه الإستراتيجية في غرب وشرق المتوسط، وقبل ذلك سنتناول إشكالية تعريف الإرهاب الذي يعتبر اكبر تحدي للحلف.

المطلب الأول: إشكالية تعريف الإرهاب

ستظل ظاهرة الإرهاب من التحديات المفروضة على واقعنا المعاصر ربما لسنوات قادمة والتي ستظل بلا تعريف ولا تحديد أيضا.

في العلاقات الدولية المعاصرة قلما استعملت كلمة أو أسيء استعمالها أو استعملت على نحو تعسفي أكثر من كلمة **"الإرهاب"** فمنذ أوائل السبعينات من القرن الماضي وكلمة الإرهاب ومشتقاتها مثل: الإرهابي، الإرهاب المضاد وغيرها قد غزت أدبيات جميع الفروع الاجتماعية.

إن الإشكالية التي يطرحها الإرهاب في تعريفه تعكس التباين في المداخل المعتمدة في دراسته من جهة، وشائكية أبعاده وأسبابه وصورة من جهة ثانية، واختلاف مواقف الدول سواء تعلق الأمر بإستراتيجية مواجهته، أو تمييزه عن ما قد يختلط به من توظيفات خاصة بالكفاح المسلح المشروع.

من جانب آخر يذهب إلى أن أهم إشكال يطرحه مصطلح الإرهاب هو غياب الموضوعية في تعريفه وتوصيفه إذ يتوقف في الغالب على وجهة نظر من يستعمل المصطلح أو بالأحرى ما يريده منه أولئك الذين يستعملونه أن يعنيه، حيث نجد انتقائية في توصيف الإرهاب الدولي ومكافحته بما يتماشى ومصالح الأقطاب الفاعلة على الصعيد الدولي، إذ يرد توصيف الجرائم الإسرائيلية ضد الفلسطينيين على أنها دفاع مشروع في حين يعد ما يصدر من الفلسطينيين عملا إرهابيا.[1]

فعلى الرغم من الجهود الدولية المبذولة لتعريف الإرهاب ومواجهته إلا أن الاختلافات السياسية والإيديولوجية التي تعتري مواقف الدول تقف حجرة عثرة في وجه إنجاح هذا المسعى، حيث اعد اتفاق لمنع الإرهاب والمعاقبة عليه عام 1937 في عهد عصبة الأمم ولعل الدفع لذلك الجهد الدولي المبكر في تعريف الإرهاب هو اغتيال ملك الصرب على الأراضي الفرنسية عام 1934 ا دفع فرنسا للتشبث من اجل إقرار ميثاق دولي لمكافحة الإرهاب، أما الأمم المتحدة وهي الجهة المخولة قانونا بإعداد القوانين والنصوص والاتفاقيات الدولية التي تحقق امن وسلامة العالم، فإنها كانت منهمكة منذ أكثر من ستين عاما في صياغة تعريف للإرهاب ملزم ومتفق عليه من قبل الجميع، فتوالت الدورات على مستوى الجمعية العامة للأمم المتحدة إلا أنها لم تفض إلى تحديد الإرهاب وتعريفه واكتفت بإدانة الإرهاب بكل أشكاله والدعوة لمكافحته، ولقد حاولت المنظمات الإقليمية من جهتها إعطاء تعريف للإرهاب الدولي وهذا ما سعت إليه منظمة الدول الأمريكية منذ اتفاقية واشنطن 1971، كما عمل الاتحاد الأوروبي جاهدا في تحديد هذا المفهوم من خلال اتفاقية حول مكافحة الإرهاب، وأبرمت الدول العربية في إطار الجامعة العربية اتفاقية القاهرة 1998 لمكافحة الإرهاب، وفي إطار الاتحاد الإفريقي سنة 1999 اتفاقية الجزائر لمنع ومكافحة الإرهاب، وسعت كل هذه الاتفاقيات إلى صياغة تعريف الإرهاب وتحديده حيث لم يتوصل لا الاتحاد الأوروبي ولا الولايات المتحدة الأمريكية، ولا الحلف الأطلسي ولا منظمة الأمم المتحدة ولا العرب إلى الاتفاق على آلية مشتركة لتحديد وتعريف الإرهاب.

[1]- وهيبة تباني، مرجع سابق، ص 168.

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ربط الغرب ظاهرة الإرهاب بالإسلام تحت ذريعة الأصولية الإسلامية والتطرف الديني، أما الطرف العربي يطالب بضرورة وضع مفهوم محدد للإرهاب، وخاصة التفريق بينه وبين الكفاح المسلح الذي وان مارس العنف يبقى حقا مشروعا.

تبقى إشكالية تعريف الإرهاب رهانا لكل المبادرات الأمنية الأطلسية بما فيها الحوار المتوسطي، وإستراتيجيته لمكافحة الإرهاب في المنطقة فيتوجب وضع مفهوم محدد للإرهاب قبل وضع الاستراتيجيات لمكافحته، فكيف نواجه ونحارب عدو غير معروف وغير محدد ولا حتى متفق عليه.

وفي ظل غياب تعريف موحد ومتفق عليه من قبل الجميع لمفهوم الإرهاب، فان الحديث عن أية إستراتيجية لمكافحته ومواجهته كلام فارغ لا أساس له.

المطلب الثاني: آفاق ورهانات الإستراتيجية الأطلسية لمكافحة الإرهاب في غرب المتوسط

تواجه إستراتيجية حلف شمال الأطلسي لمكافحة الإرهاب في المتوسط بصفة عامة وغرب المتوسط بصفة خاصة مجموعة من التحديات الأمنية والتي سنوجزها في النقاط التالية:

1- إجراءات بناء الثقة:

بدا بناء الثقة مع دول الحوار المتوسطي منها: الجزائر، المغرب، تونس، موريتانيا، مصر،.....، وهذا لتبديد مدركات التهديد والشك والتأكيد على نهجه التعاوني.

وتحكم النظرة الأطلسية الرسمية حيال المنطقة اعتبار أن:

أولهما: إثبات أن الحلف ليس من دعاة صدام الحضارات وانه يريد إقامة علاقات عادية وتعاونية مع الدول العربية الإسلامية، وانه لا يقيم أية علاقة بين الإرهاب والإسلام كدين.

ثانيهما: الشروع في مبادرات تعاونية مع بعض دول المنطقة في إطار خدمة الأمن بواسطة الشراكات.[1]

وبعد أحداث 09/11 ساهمت إستراتيجية حلف الناتو لمكافحة الإرهاب في استقطاب الدول المتوسطة ومنها دول المغرب العربي، حيث ساهمت هذه الأحداث في التقرب الأطلسي مع هذه الدول خاصة مع الجزائر.

إلا أن الحرب الأمريكية على الإرهاب تعرضت لانتقادات من طرف العديد من الدول على غرار روسيا التي تعتبر أن الحرب الأمريكية على الإرهاب مرحلة تقديم ذرائع لإستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية الهادفة لعسكرة العالم واستغلال ثروات الدول، وأنيط لحلف الناتو القيام بهذه المهمة.

ينظر العرب بالريبة إلى حلف الشمال الأطلسي رغم التهافت على علاقات وثيقة مع أمريكا وقوى غربية أخرى، وتتناقض النظرة الرسمية لوجود علاقات ودية مع الحلف والغرب عموما مع النظرة الشعبية وشرائح نخبوية التي ترى في الحلف مجرد امتداد للتطلعات الاستعمارية القديمة، وساهم في ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية ورطت الحلف في سلسلة من الحروب والتدخلات في المنطقة الإسلامية،[2] في أفغانستان عام 2001، العراق عام 2003، ليبيا في 2011.

[1]- عبد النور بن عنتر وآخرون، حلف الشمال الأطلسي في عامه الستين....نظرة استشرافية....وموقع العالم الإسلامي فيها، مرجع سبق ذكره، ص 165.
[2]- عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا، حلف الأطلسي، مرجع سابق، ص 203.

فسياسة محاربة الإرهاب كما حددها الأمريكيون وبعض حلفائهم الغربيين تجعل من الممكن اليوم التدخل تقريبا في أي مكان في العالم تحت هذه الذريعة لتحقيق أهداف إستراتيجية لا علاقة لها بالحملة الدولية على الإرهاب،[1] وهذا يؤثر على بناء الثقة بين حلف الناتو وشركائه المتوسطين خاصة بعد تجربة أفغانستان والعراق، من الواضح أن الحلف يقدر مدى صورته السلبية في العالم العربي والتشكيك المتزايد في نواياه، خاصة بعد حالتي أفغانستان والعراق ومؤخرا ليبيا 2011.

إن انحصار إستراتيجية حلف الناتو في مكافحة الإرهاب في المتوسط في مجال المعلومات والاستخبارات قد تثير الشكوك حول نوايا دوله على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية في محاولة الهيمنة على المنطقة.

2- انتشار الإرهاب في الساحل

إن منطقة الساحل والصحراء الإفريقية وبسبب اتساعها وتضاريسها الصعبة والطبيعة المناخية القاسية، يتعذر العمل والعيش فيها ومراقبتها، أصبحت تمثل منطقة إستراتيجية لتجمع الجماعات الإرهابية المتطرفة، وسوف تصبح قاعدة خلفية لهذه الجماعات للاختباء والتدريب والقيام بعملياتها.[2]

فالأوضاع في الساحل تؤثر على الأمن في منطقة المتوسط الغربي، فظاهرة الإرهاب لا تعني منطقة الساحل وحدها، إذ تعتبر تحديا امنيا مشتركا بين الإقليميين خاصة مع تواجد تنظيم القاعدة في المنطقة وتحالفه مع جماعات إرهابية أخرى فيها على غرار الجماعة الليبية الإسلامية للقتال، كذا الجماعة السلفية للدعوة والقتال في الجزائر وتشير الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن تنظيم القاعدة يختبئ في الصحاري ولقد حذر القادة العسكريون الأمريكيون من تهديد النشاط الإرهابي القادم من شمال إفريقيا من خلال تفجيرات تونس 2002، والقنبلة التي فجرها انتحاري في الدار البيضاء في المغرب الأقصى، فبدا البعض على مستوى الإعلام والدراسات يصف منطقة الصحراء والساحل بأنها أفغانستان الجديدة.[3]

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 أعلن الرئيس الأمريكي جورج د. بوش عن مبادرة بان الساحل pan- sahel لملاحقة الإرهابيين في الأراضي الإفريقية غير المراقبة، فإذا كانت مبادرة المسعى النشط فرع من نشاط حلف الناتو بخصوص مكافحة الإرهاب فان "بان الساحل" هي مبادرة أمريكية خالصة ولكنهما مبادرتين مكملتين لبعضهما البعض كونها تخدم نفس الأهداف وتتخذ نفس الوسائل وأيضا تخضع كلها للإشراف الأمريكي وهذا بدوره يسهل تغلغل حلف الناتو في منطقة الصحراء الإفريقية والساحل، وبالتالي اتساع رقعته، وربما سيقوم بهمة كان من المفروض أن تؤديها **"افريكوم"** (القاعدة العسكرية الأمريكية المراد إقامتها في إفريقيا).

أن التقارب الجزائري مع حلف الناتو في مجال مكافحة الإرهاب يضع الحلف في موضع الرهانات والتحديات التي تشهدها المنطقة خاصة في الجبهة الجنوبية للجزائر التي تعتبر مصدر للعديد من المشاكل والتجاوزات على الحدود مثل تجارة الأسلحة، المخدرات، الحركات الإرهابية واحتمال حيازتها على أسلحة الدمار الشامل وزادت المنطقة توترا مع الأزمة الليبية.

3- التدخل الأطلسي في ليبيا

[1]- عبد النور بن عنتر وآخرون، حلف الشمال الأطلسي في عامه الستين....نظرة استشرافية...وموقع العالم الإسلامي فيها، مرجع سابق ص 160.
[2]- وهيبة تباني، مرجع سابق، ص 169.
[3]- نفس المرجع، ص 170.

إن التدخل العسكري للحلف في ليبيا طرح العديد من التساؤلات التي بقيت محل نقاش وجدال، خصوصا في ظل تشابه الظروف والمواقف التي تشهدها التحولات في المنطقة العربية في كل من تونس، مصر، سوريا ويتم التساؤل حول تدخل الحلف في ليبيا وعدم تدخله في دول عربية أخرى تعاني شعوبها من نفس القمع.

وقد يكون هناك تأثير سلبي لهذا التدخل على مبادرات الناتو في حوض المتوسط وعودة الشك في إجراءات بناء الثقة في المنطقة خاصة أن الجزائر الحليف المهم للناتو تؤكد على مبدأ عدم التدخل الذي تم اختراقه من قبل الحلف، وهذا بالإضافة إلى التخوف من تحول ليبيا إلى أفغانستان ثانية في المغرب العربي، وترى بعض التيارات السياسية الليبية وتنظيم القاعدة أن وجود الناتو في ليبيا يعد بمنزلة الاحتلال يتطلب الكفاح المسلح.[1]

فمع الأزمة في ليبيا وتونس ومصر يسمح بشكل مباشر في زيادة نشاط الجماعات الإرهابية على الحدود والمتاجرة بالأسلحة وغيرها من التهديدات التي ستشكل تحدي كبير لإستراتيجية حلف الناتو لمكافحة الإرهاب في هذه المنطقة، كما يرى الغرب أن احتمال قيام أنظمة إسلامية أصولية احتمال مرعب، فهو لا يجمد فقط كل مبادرات التعاون مع الحلف الأطلسي بل سيعمل على مقاطعتها.

من جهة أخرى يرى البعض أن التدخل الأطلسي في ليبيا قد ينتهي بضم ليبيا في الحوار لتكون بذلك العضو الثامن في هذا الحوار وتكون الحليف الأكبر للناتو وهذا بدوره يسهل التموقع الأطلسي في شمال إفريقيا وبالتالي سيساعد على مكافحة الإرهاب في هذه المنطقة.

فالحلف أمام تحديات كبيرة في منطقة غرب المتوسط خاصة تحت الظروف التي تعيشها كل من ليبيا، مصر، تونس فإستراتيجيته لمكافحة الإرهاب مرهونة بوضع البيئة الأمنية لهذه المنطقة.

المطلب الثالث: آفاق ورهانات الإستراتيجية الأطلسية لمكافحة الإرهاب في شرق المتوسط

إن اكبر التحديات التي تواجهها إستراتيجية حلف الناتو لمكافحة الإرهاب في منطقة شرق المتوسط هو الصراع العربي الإسرائيلي.

- الصراع العربي الإسرائيلي

تعد مسالة التسوية في قضية الصراع في منطقة الشرق الأوسط من اعقد الصراعات التي عرفها التاريخ المعاصر، إلى درجة تجعل الاعتقاد بان مفتاح السلام في العالم ينطلق من هذه المنطقة، لتصبح مركز للصراع العالمي الذي تلتقي فيه الديانات الرئيسية والمصالح الإستراتيجية، فالصراع العربي الإسرائيلي يعد من اعقد الصراعات التي استعصت فيها العملية السلمية، من الوصول لحل يرضي جميع الأطراف رغم الجهود المبذولة سواء الإقليمية أو في إطار المنظمات الدولية (الأمم المتحدة)، يرجع ذلك للطابع الحضاري الذي يشهده هذا الصراع وهو ما يجعله من اكبر التحديات التي تواجه التعاون الإقليمي والدولي خاصة في ظل ما تشهده المنطقة من إطلاق مبادرات التعاون مثل مشروع الشراكة الاورومتوسطية، ومبادرة الحوار والتعاون مع الحلف الأطلسي، خاصة وان إسرائيل دولة منظمة إلى كل المبادرات، فمسالة إجراءات بناء الثقة امنيا في المتوسط والتي يسعى حلف شمال الأطلسي تجسيدها من خلال مبادراته مستحيلة قبل التسوية السياسية للصراع العربي- الإسرائيلي، فالتعاون الأمني بين الحلف وشركائه المتوسطين لا يمكنه أن يتقدم أو

[1]- اشرف محمد كشك، حلف الناتو من الشراكة الجديدة إلى التدخل في الأزمات العربية، مرجع سابق، ص 200.

يتطور دون تسوية هذا الصراع أما خبراء ومسؤولي الحلف الأطلسي فيعترفون بأنه يحول دون إحراز تقدم جدي في المبادرات في المتوسط عموما.[1]

وما يزيد تعقد الأمور هو رهان انضمام إسرائيل لحلف الناتو، حيث هناك علاقة مميزة بينها وتتمثل في:[2]

- مشاركة إسرائيل في مناورات الحلف البحرية.

- وضع وحدة البحث والإنقاذ الإسرائيلية تحت تصرف الحلف في حالة الطوارئ المدنية.

- عقد اتفاق بين إسرائيل والحلف الأطلسي، يتعلق بإشكال إسهام إسرائيل في العمليات البحرية التي يقوم بها الحلف في محاربة الإرهاب بعرض البحر الأبيض المتوسط.

- في 16 أكتوبر 2006، أبرمت إسرائيل اتفاق تعاوني فردي مع الحلف، وهو أول برنامج يقترحه الحلف على دولة خارج مجال الاورو- أطلسي.

- الاتفاق الأمني الذي تم توقيعه بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية في 16 جانفي 2009.

كما أرسلت إسرائيل في عام 2008 ضابط بالبحرية الإسرائيلية بمقر العملية بمدينة نابولي الايطالية، وقدم وزير الدفاع **ايهود باراك** في أواخر عام 2009 طلبا رسميا إلى منظمة حلف شمال الأطلسي مشاركة تقنية صواريخ بهذه المهمة، بينما تعارض تركيا انضمام إسرائيل لعمليات الناتو في المتوسط.[3]

تثير مسالة نزع السلاح جدلا واسعا في قضية امن شرق المتوسط، فيركز الغرب على نزع السلاح للقوى المناهضة للوجود الإسرائيلي، وإجبار دول المنطقة على خفض ميزانية التسلح، وتحويل الصناعات العسكرية إلى صناعات مدنية، وإجبارها على التخلي عن أي برنامج للبناء العسكري، مع استثناء إسرائيل من كل هذه الإجراءات واستغلالها لضرب المقاومة وإجهاض انتفاضة الأقصى باعتبارها حربا ضد الإرهاب.

يبقى خطر حيازة أسلحة الدمار الشامل يشكل تهديدا وتحديا يحركه الخطاب الأطلسي- الإسرائيلي في بيئة أمنية معادية جنوب المتوسط ترفض حتى الوجود الإسرائيلي في المنطقة سواء على مستوى الدول على رأسها إيران وسوريا، وعلى مستوى حركات وتنظيمات مثل حماس الفلسطينية وحزب الله اللبناني التي يعتبرونها حركات إرهابية.

هذا يعني أن التعاون الأمني ومنه مكافحة الإرهاب في منطقة المتوسط بين حلف الناتو وشركائه المتوسطين لا يمكنه أن ينجح أو يتقدم بدون تسوية هذا الصراع، وفي ظل هذا الوضع الصراعي فان المبادرات الأمنية لحلف الناتو في هذه المنطقة يصعب تطبيقها.

[1]- وهيبة تباني، مرجع سابق، ص 174.
[2]- اشرف محمد الكشك، إسرائيل والناتو: من التعاون إلى الشراكة، مجلة السياسة الدولية، القاهرة: ع 168، 2007، ص 252.
[3]- وهيبة تباني، مرجع سابق، ص 175.

الخاتمة

أفرزت التحولات الجذرية العميقة التي مست السياسة العالمية لفترة ما بعد الحرب الباردة، مجموعة من الديناميكيات الجديدة والفاعلة على المسرح الدولي أرغمت حقل الدراسات الأمنية على التكيف مع سرعة ووتيرة هذه التحولات ما اوجد ضرورة قصوى لإيجاد مفاهيم حديثة وإعادة صياغة منظورات جديدة استجابة للبيئة الدولية الجديدة.

هذا التحول والتغير الذي عرفه مفهوم الأمن بعد نهاية الحرب الباردة ارتبط أساسا بفعل تحول طبيعة التهديدات والمخاطر التي تهدد امن الدول، والتي ظهرت بشكل جديد عابر للحدود والقارات....وأثبتت هذه التهديدات محدودية قدرات الدولية وصعوبة حماية حدودها وامن مواطنيها بمفردها، ومن هذا المنطلق فان مسالة الأمن تقتضي بالأساس هندسة وترتيبات أمنية تعاونية إقليمية كفيلة بإيجاد حلول للإشكاليات والمعضلات الأمنية الجديدة.

على هذا الأساس تستند المقاربات الأمنية للقوى والفواعل الدولية مثل حلف الشمال الأطلسي على التوسع الذي عرفه مفهوم الأمن وترتكز هذه المقاربات عللا مفاهيم الشراكة، الحوار والتعاون، وعلى قطاعات أخرى سياسية، اقتصادية واجتماعية.

تعتبر منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط أكثر المناطق تأثرا بهذه التحولات والتغيرات التي عرفها عالم ما بعد الحرب الباردة، حيث تجلت إشكالية الأمن في منطقة المتوسط كحقيقة فرضت نفسها في هذه المرحلة ولقد حضيت هذه المنطقة بمكانة متميزة على مر السنوات والقرون.

تحددت الإستراتيجية الأطلسية الجديدة وفقا للمفهوم الاستراتيجي الجديد، الأول عام 1991، والثاني عام 1999 والثالث عام 2010 وجاءت في هذه المفاهيم المحاور والتوجهات الكبرى للحلف كتحديد المهام والأدوار الأمنية الجديدة وتحديد مجاله الجغرافي الجديد الذي يتجاوز المجال التقليدي إضافة إلى تغير هيكلة قواته وتوسيع عضويته بضم أعضاء جدد من الشرق الأوسط ووسط أوروبا.

إن المتغيرات التي طالت النظام الدولي بعد الحرب الباردة جعلت الإقليم المتوسطي رهانا أساسيا لإشكالية الأمن لحلف الناتو، حيث أدرك هذا الأخير إن الإقليم المتوسطي سيكون مسرحا لنمو عناصر اللامن وهذا ما استدعى توجه الحلف نحو منطقة المتوسط مع التأكيد على أهمية المنطقة في مفهومه الاستراتيجي الجديد.

حدد الإستراتيجية الأطلسية الجديدة في منطقة المتوسط مجموعة من التهديدات التي على الحلف مواجهتها وتتمثل أساس في النزاعات والصراعات الإقليمية، الهجرة غير الشرعية، انتشار أسلحة الدمار الشامل وظاهرة الإرهاب.

تشغل ظاهرة الإرهاب حيزا كبيرا كبرا في إستراتيجية الحلف الأطلسي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، فقد أنيط للحلف مهام الدفاع ومواجهة التهديد الإرهابي في المنطقة لمكافحة هذه الظاهرة، وقد تبنى الحلف إستراتيجية تقوم على اتجاهين:

اتجاه عسكري والذي تتولاه عملية المسعى النشط يتعاون الحلف مع الدول المتوسطية بموجبها لرصد وإفشال النشاطات الإرهابية، واتجاه سياسي والذي يعمل على إنجاح إجراءات بناء الثقة مع الشركاء الجنوبيين للمتوسط، وتبديد الخوف والشك، وينحصر هذا الاتجاه في عقد المؤتمرات والقمم الدولية.

الخاتمة

تواجه إستراتيجية الحلف لمكافحة الإرهاب في المتوسط مجموعة من الرهانات والتحديات ولعل أكبرها إشكالية تعريف الإرهاب وتحديده، فكيف يمكن الحديث عن إستراتيجية مكافحة الإرهاب دون تعريفه، ثم كيف نحارب عدوا غير معروف وغير محدد، وهذا إلى جانب تحديات أخرى وتتمثل في المشاكل الأمنية التي تؤثر بطريقة أو بأخرى على توحيد الجهود لحماية امن منطقة شرق وغرب المتوسط كالصراع العربي الإسرائيلي والنزاع التركي اليوناني، والنزاع الجزائري المغربي.

كما يمكن القول في الأخير أن الدور الجديد للحلف الأطلسي في المتوسط أخذ أبعادا واسعة استطاع من خلالها تعظيم مكاسبه في المنطقة ومصالحه، عن طريق التواجد عبر آليات تم تسخيرها لتحقيق إستراتيجيته الجديدة، وتعد كل من مبادرة المسعى النشط والحوار المتوسطي الذي تم تعزيزه في قمة براغ 2002، ورفعه لمستوى الشراكة في قمة اسطنبول 2004، آليات استطاعت من خلالها الدول العظمى داخل الحلف من التغلغل والتوسع وتحقيق الهيمنة في المنطقة.

قائمة المراجع

الموسوعات والمعاجم

1- عبد الوهاب الكيالي، موسوعة سياسية، ج6، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1980

الكتب

1- ابن منظور، لسان العرب، ط1، القاهرة : دار الحديث، 2003.

2- أعمر احمد قدور، شكل الدولة وأثره في تنظيم مرفق الأمن، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1994.

3- روبرت ماكنامارا، جوهر الأمن، تر: يونس شاهين، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1971.

4- رياض الصمد، تطور الأحداث الدولية في القرن العشرين، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1991.

5- صالح زهر الدين، الحرب الأمريكية على العراق، البعد النفطي، بيروت: المركز الثقافي اللبناني، 2004.

6- عبد الرحيم صدقي، الإرهاب السياسي والقانون الجنائي، القاهرة: دار النهضة العربية، 1986.

7- عبد اللطيف محمود، الهجرة وتهديد الأمن القومي العربي، القاهرة: مركز الحضارة العربية، 2003.

8- عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر،2005.

9- عبد النور بن عنتر، تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، مجلة السياسة الدولية، ع 160، ابريل 2005.

10- علي صبح، الصراع الدولي في نصف القرن 1945، بيروت: دار المنهل اللبناني، 1998.

11- عماد جاد، حلف شمال الأطلنطي في بيئة أمنية متغيرة، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية.

12- عودة جهاد، النظام الدولي: نظريات وإشكاليات، مصر: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005.

13- لخميسي شيبي، الأمن الدولي والعلاقات بين منظمة حلف شمال الأطلسي والدول العربية فترة ما بعد الحرب الباردة 1991- 2008، ط1، الجيزة: المكتبة المصرية للنشر والتوزيع،2010.

14- ماهر عبد المنعم أبو يونس، استخدام القوة في فرض الشرعية الدولية، الإسكندرية: مكتبة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2004.

15- مايكل كلير، الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية، تر: عدنان حسن، بيروت: دار الكتاب العربي، 2002

16- محمد السيد سليم، العلاقات الدولية بين الدول الإسلامية، الرياض: مطابع جامعة سعود، 1991

17- محمد نعمان جلال، حركة عدم الانحياز في عالم متغير، القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، 1987.

18- مختار شعيب، الإرهاب صناعة عالمية، القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2004.

19- مدثر عبد الرحيم والتجاني عبد القادر، الإسلام في إفريقيا، دمشق: دار الفكر، 2001.

20- منذر محمد، مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002.

21- مورتن هالبرين، الاستراتيجيات الضرورية المعاصرة، تر: سليم شاكر الأيوبي، بغداد: دار النهضة، 1987.

22- هشام محمود الاقداحي، تحديات الأمن القومي المعاصر مدخل تاريخي سياسي، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.

23- يحي الكعكي، مقدمة في علم السياسة، القاهرة: دار الفكر، 1991.

قائمة المراجع

دوريات

1- احمد إبراهيم محمود، الإرهاب الجديد: الشكل الرئيسي للصراع المسلح في الساحة الدولية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة: ع 147، جانفي 2002.

2- ادريس لكريني، مكافحة الإرهاب الدولي بين تحديات المخاطر الجماعية وواقع المقاربات الانفرادية، مجلة المستقبل العربي، بيروت: ع 281، جويلية 2002، ص 38.

3- اشرف محمد الكشك، إسرائيل والناتو: من التعاون إلى الشراكة، مجلة السياسة الدولية، القاهرة: ع 168، 2007.

4- خالد عبد اللطيف، مستقبل العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط، مجلة السياسة الدولية، مصر: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ع 123، 1996.

5- سمير صارم، النفط العربي في الإستراتيجية الأمريكية/ مجلة الفكر السياسي، ع 18- 19، ربيع- صيف 2003

6- عبد الرحمن رشدي الهواري، المهام المحتملة لحلف الناتو في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام، ماي 1999.

7- محمد صابر عنتر، الأمن العربي والبحر الأبيض المتوسط، تحديد البحر المتوسط، إضافة للأمن العربي، مجلة قضايا عربية، ع 4/، 1980

8- محمد لعقاب، الخوف الأوروبي من شمال إفريقيا، جريدة الشروق اليومي، الجزائر: ع 161181، 16 ديسمبر 2004.

9- محمود بركات، دور القدرة النووية في الأمن القومي للدولة، مجلة السياسة الدولية، القاهرة: ع 174، أكتوبر 2008.

10- اليساندرو فيجس، مستقبل الناتو وتوسعه شرقا في البحر المتوسط، تر: حسن ضوة، مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام، ابريل 2003.

مذكرات

1- أعمر بوزيد، البعد المتوسطي في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي الخارجية تنفس في إطار التكامل غرب المتوسط نموذجا، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية الإعلام والاتصال، 2009.

2- تباني وهيبة، الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي: دراسة حالة: ظاهرة الإرهاب، مذكرة ماجستير، جامعة مولود معمري: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014.

3- صلاح الدين العرجوم، السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط وتأثيرها على الأمن القومي العربي، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية الإعلام والاتصال، 2008- 2009.

4- عبد الحق شخناب، الحوار المتوسطي في ظل التحول الاستراتيجي الجديد لحلف الناتو، مذكرة ماستر، جامعة سعيدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015- 2016.

ملتقيات

1- جمال الساسي، مصادر التهديد الجديدة للأمن في المتوسط، أعمال الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق، جامعة قسنطينة، 29- 30 ابريل 2008.

2- عبد الرفيق كشوط، مقاربة الاتحاد الأوروبي للأمن والدفاع وموقف الجزائر منها، أعمال الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط، واقع وآفاق، جامعة قسنطية، ابريل 2009.

مقالات الكترونية

1- عبد العظيم محمود حنفي، "صدام إيديولوجي" على الرابط الالكتروني:
. http://www.rslf.gov.sa/arabic/albarriyamagazine/articles/pages/ideological
2- تاكايوكي ياماورا، مفهوم الأمن في نظريات العلاقات الدولية، تر: عادل زقاع، على الموقع الالكتروني:
. http://www.geocities.com/adelzeggagh/secpt.html
3- منذر سليمان، إعادة صياغة مفهوم الأمن القومي العربي ومرتكزاته، على موقع:
. http://www.achr.nu/art381.htm
4- برنامج الأمم المتحدة للبيئة، خطة عمل للبحر المتوسط على الموقع:
http://www.sohio.rac-spa.grg/saphiora.pdf . يوم 2020/03/25.
5- حلف شمال الأطلسي موجة التغيير في العالم العربي تؤثر على السلام في الشرق الأوسط، تاريخ المقالة 8 مارس 2011 على:
. . http://www.islamonline.org/2html
6- التهديدات الأمنية من خارج الفضاء الأوروبي، تقارير الأنباء، تاريخ المقالة 16 أكتوبر 2008، على:
.http://www.ahamba.com.km/amboo.pdf

7- بشير البكر، نحو إعادة إطلاق الحوار المتوسطي، تاريخ المقالة 9 ديسمبر 2008، على:
. http://www.a//4syria.inf
8- الفضاء الأوروبي، تفرض أهمية الشراكة الدولية، تقارير الأنباء، 16 أكتوبر 2008، على:
. http://www.aramla.com/amba.pdf
9- عبد الله تركماني، مكانة المغرب العربي في عالم متغير، تاريخ المقالة 17 فيفري 2007، على:
. http://www.dctes.org/s3512
10- توماس بانبروت، الحوار الأطلسي المتوسطي حوارا تائه، تر: علي مصباح، على:
http://www.islamonline.net
11- خطار ابو ذياب، البعد المتوسطي في تعزيز حوار الحضارات، على الموقع:
http://www.alarabinage.com/article.su.art=529881d=54

المراجع باللغة الأجنبية

Books

1- Barry Buzan, People, state and fear, the national security problem in international relations, london : wheatsheaf, 1983.
2- Brchure Otan Combatter le terrorisme en méditerranée active en deavoure, avril 2004
3- De Noveaux Horizons Combattre le terrorisme e, méditerranée reveu de l'otanbruxelles, divisions de diplomate publique, édition spécial hiver, 2005.
4- Maurice Rientard, Loitribot La Spiére, Le bassin méditerranée enquête de sens, paris : edittion Publisher, 2000.

5- Mustapha Schimi, les mesures de confiance et de sécurité en méditerranée militaire publisudtoulo, 1995
6- Plan bleu, les transports maritimes de marchandises en méditerranée : perspective2025, paris : centre déactivités régionales du PNUE/PAM, valbonne, 2010.
7- Scott Burehill, liberalism, in scott burehill and others, theories if international relations, thirdedition, new york, USA :palgravemacmillan, 2005.
8- Taffla Balduz a opération active endeavoureduséminaire sécurité en méditerranée alger décembre 2004..
9- Ted Galen, carpenter the mediterraneancauldron in mediterraneanquartely, securityat the cross road, vol 8, n° 2, spring 1997,.
10- Yve Lacoste, Géopolitique de la méditerranée, paris : Aemand Colin, 2006.

Reports :

1- http://www.alarbonline.org/prevonspage/alarb/20weely/07-05-07/2008.

2- David Baldwin, the concept of security, p21,in : http://www.tau.ac.if/danial/pdf/37.pdf.
3- Carolina Aguirre Echeverri, the concept of security and the viability of global govermance, Journal if international law, vol 1. 01 : january- june 2010, colombia. USA, p 64, in : http://www.eafit.edu.co/revistas/ejil/pocumments.pdf.
4- la méditerranée, espace de clivage ou d'échange, in ! http://blog,crdp-versailles.fr/istobacblogversion2/public. Le 25/03/2020.
5- NATO Building a Euro- Atlznticsecurity Architecture, speech by NATO security Genaral A.F Rasmussen, in http://www.nato.int/cpc/sid-75dd486e-html le 27/05/2020.
6- Roberto CesarettiCombatingterrorism in the mediterranean, at : http://www.nato.int/docu/review/2006.cobatiny-terrorivs/ant.html le 28/08/2020.
7- NATO, alled command operations, suspremeheadquartersAllied Europe, at : http://www.nato.int/share/news/2006/01/060117.htm le 27-08-2020.
8- Prague SummitDeclaration, in : http://www.nato.int/med-dla/upgrading.html le 28/08/2020.

الفهرس

مقدمة .....أ

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للأمن المتوسطي

تقديم.....8

المبحث الأول: الأمن دراسة ابستيمولوجية.....9

المطلب الأول: مفهوم الأمن.....9

1- الأمن لغة.....9

2- الأمن اصطلاحا.....9

المطلب الثاني: أبعاد الأمن مستوياته ومرتكزاته.....11

1- البعد العسكري.....11

2- االبعد السياسي.....11

3- البعد الاقتصادي.....11

4- البعد المجتمعي.....11

5- البعد البيئي.....11

أ- الامن الفردي.....12

ب- الامن الوطني 12

ج- الامن الاقليمي 12

د- الامن الجماعي 12

المطلب الثالث: الاتجاهات النظرية في الدراسات الأمنية.....14

1- المدرسة الواقعية.....14

2- المدرسة الليبرالية.....16

3- النظرية النقدية.....18

المبحث الثاني: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط.....19

المطلب الأول: التعريف بحوض البحر الأبيض المتوسط.....19

1- المعيار الجغرافي لتعريف المتوسطي.....19

2- المعيار الاستراتيجي لتعريف الدولة المتوسطية.....20

المطلب الثاني: الأهمية الجيوسياسية للمنطقة.....21

المطلب الثالث: الأهمية الاقتصادية للمنطقة.....23

الفصل الثاني: ماهية حلف شمال الأطلسي

تقديم.....27

المبحث الأول: العقيدة العسكرية لحلف شمال الأطلسي..... 28

المطلب الأول: نشأة حلف الشمال الأطلسي 28

1-المستوى الإيديولوجي.....29

2-المستوى السياسي.....29

3-المستوى الاقتصادي.....29

المطلب الثاني: المراحل التأسيسية لحلف شمال الأطلسي.....30

- المرحلة الأولى:..... 30

المرحلة الثانية:.....32

المطلب الثالث: المهام والأهداف الإستراتيجية للحلف 32

أهداف حلف شمال الأطلسي:.....32

المبحث الثاني: الشراكة الجديدة للحلف الأطلسي في حوض البحر الأبيض المتوسط.....33

المطلب الأول: منهجية الشراكة الأطلسية المتوسطي.....34

المطلب الثاني: مضمون الشراكة الأطلسية المتوسطية.....36

أ- مبادئ وأهداف الشراكة الاطلسية المتوسطية.....36

- المبادئ.....35

- الاهداف 37

ب- مجالات التعاون في اطار الشراكة الاطلسية المتوسطية.....37

ج- آليات الشراكة الاطلسية المتوسطية.....38

1- الهياكل السياسية والعسكرية 38

2- اجتماعات هيئات الأركان.....38

د- أبعاد الشراكة الأطلسية المتوسطية.....39

أولا: البعد السياسي.....39

ثانيا: البعد العسكري.....40

المطلب الثالث: تقييم الشراكة الأطلسية المتوسطية.....40

المبحث الثالث: الأمن والتعاون في حوض البحر الأبيض المتوسط.....41

المطلب الأول: التحديات الأمنية في منطقة المتوسط.....42

المطلب الثاني: ترتيبات الأمن والتعاون في حوض البحر الأبيض المتوسط.....43

1- التقارب المتوسطي في إطار حركة عدم الانحياز.....43

2- التقارب المتوسطي في إطار الأمم المتحدة.....43

المطلب الثالث: حلف شمال الأطلسي وإشكالية الحوار.....45

الفصل الثالث: الإستراتيجية الأطلسية لمكافحة ظاهرة الإرهاب في المتوسط

تقديم.....49

المبحث الأول: التهديدات الأمنية في المتوسط حسب الإستراتيجية الأطلسية.....50

المطلب الأول: الأزمات والنزاعات الإقليمية.....50

1- الصراع العربي الإسرائيلي:.....50

2- النزاع التركي اليوناني.....50

3- نزاع الصحراء الغربية.....50

المطلب الثاني: الهجرة غير الشرعية.....52

المطلب الثالث: انتشار أسلحة الدمار الشامل.....53

المطلب الرابع: ظاهرة الإرهاب.....55

- الإرهاب الفردي:
.....56

- إرهاب الدولة: .....
.....56

الإرهاب الدولي.....56

المبحث الثاني: إستراتيجية حلف شمال الأطلسي لمكافحة الإرهاب في المتوسط.....61

المطلب الأول: مبادرة المسعى النشط 61

المطلب الثاني: قمة براغ الأطلسية 2002 وتعزيز الحوار المتوسطي.....63

المبحث الثالث: آفاق ورهانات إستراتيجية الحلف الأطلسي لمكافحة الإرهاب في المتوسط.....67

المطلب الأول: إشكالية تعريف الإرهاب.....67

المطلب الثاني: آفاق ورهانات الإستراتيجية الأطلسية لمكافحة الإرهاب في غرب المتوسط.....68

1- إجراءات بناء الثقة:.....69

2- انتشار الإرهاب في الساحل.....70

3- التدخل الأطلسي في ليبيا.....71

المطلب الثالث: آفاق ورهانات الإستراتيجية الأطلسية لمكافحة الإرهاب في شرق المتوسط.....72

- الصراع العربي الإسرائيلي.....72

خاتمة
.....
75.

قائمة المراجع
.....78

الفهرس
.....
85